



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

بعنوان

التشخيص المالي ودوره في مواجهة المخاطر المالية

في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: شركة سوف للدقيق

للفترة: 2016 - 2020

تحت إشراف الدكتور:

زيبيدي البشير

إعداد الطلبة

✓ العمامرة عبدالباسط

✓ العايبي الطاهر

✓ منصر طارق

✓ العمامرة فيصل

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د. حمزة بن خليفة

د. زيبيدي البشير

د. حورية بديدة

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة

والسلام على نبينا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

ونخص بالشكر الأستاذ المشرف- زبيدي البشير -

على المجهودات التي بذلها معنا

والى كل أساتذتنا الكرام الذين رسخوا مبادئ التخصص في أذهاننا ولم

يدخروا جهدا في سبيل إيصال المعلومة لنا بكل الطرق البيداغوجية

والذاتية.

كما نتقدم بالشكر الى موظفي شركة سوف للدقيق على الاستقبال

والمعلومات القيمة التي أفادونا بها.

وإلى كافة إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وبالأخص قسم المحاسبة.

الإهداء

بسم الله الذي لا اله إلا هو له الحمد وله الملك وهو على كل شيء قدير ، والصلاة والسلام

على سيدنا وحبينا محمد صل الله عليه و على آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين

أهدي عملي هذا:

إلى من كانت سببا في وجودي وأول من تلفظ بها لساني.. أمي الحبيبة الغالية

إلى الحبيب الغالي.. أبي العزيز

إلى كل الأخوة والأخوات والأصدقاء والأحباب والزملاء كل واحد باسمه

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

إلى جميع طلبة قسم المحاسبة

إلى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد

عبدالباسط / الطاهر / طارق / فيصل

الملخص

يعتبر التشخيص المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطة المستقبلية، لذلك يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالي.

فالتشخيص المالي يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد ماهية التشخيص ودوره في مواجهة المخاطر المالية و معرفة مصادر التمويل المعتمدة في المؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وايضا لإبراز أهمية التشخيص المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية، وعند إسقاط هذه الدراسة على شركة سوف للدقيق تحصلنا على النتائج التالية: إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة و الذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي فتشخيص القوائم المالية للمؤسسات تساعد على تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات تمويلية مثلة باعتبارها القاعدة المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي ، المخاطر المالية ، القوائم المالية.

Résumé

Le diagnostic financier est un plan nécessaire à la planification financière afin de connaître la situation financière de l'institution avant de prédire les projets futurs. Par conséquent, il est considéré comme un outil de détection des faiblesses de l'institution en raison de sa confiance dans les données qui apparaissent dans le divers états financiers.

Le diagnostic financier examine et analyse les états financiers dans les différentes fonctions de l'établissement pour identifier les changements dans la situation financière , Et cette étude vise à déterminer quel Le diagnostic et son rôle face aux risques financiers financières et la connaissance des sources de financement approuvées dans l' établissement par rapport aux années précédentes , en fonction de l' équilibre des indicateurs financiers et des ratios financiers et aussi de souligner l' importance du diagnostic financier en tant qu'outil d' aide à la décision financière , et à ce stade l' étude sur l' entreprise va fariner que nous avons acquise Sur la base des résultats suivants : Le diagnostic financier est une démarche menée par le financier au sein de l'établissement, qui vise à identifier les forces et faiblesses, en utilisant un ensemble d'outils qui sont utilisés dans le processus d'évaluation de la performance financière dans le diagnostic des états financiers des institutions. Il aide à évaluer la performance financière et à prendre des décisions de financement , telles que la base d'informations .

Mots clés : diagnostic financier, risque financier, états financiers.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة الإهداء الشكر والعرفان الملخص قائمة المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال قائمة الملاحق مقدمة
I-II III IV V أ - ب - ت - ث	
45-06	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة
06	تمهيد
13-07	المبحث الأول : الأدبيات النظرية للدراسة (التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية)
09-07	المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي وأدواته
12-10	المطلب الثاني : أساليب التشخيص المالي وخطواته
13-12	المطلب الثالث : أهمية التشخيص المالي وأهدافه
35-14	المبحث الثاني : الأدبيات النظرية للدراسة (ماهية المخاطر المالية)
14	المطلب الأول : تعريف المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية
18-15	المطلب الثاني : مسببات المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية
21-19	المطلب الثالث : أنواع المخاطر المالية
35-22	المطلب الرابع : استخدام ادوات التشخيص المالي في تسير المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية
45-36	المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية للدراسة (الدراسات السابقة والقيمة المضافة للدراسة)
39-36	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

43-40	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
44	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (القيمة المضافة)
45	خلاصة الفصل الاول
70-45	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية (دراسة حالة شركة سوف للدقيق)
46	تمهيد
51-47	المبحث الأول : تقديم عام للشركة (سوف للدقيق)
48-47	المطلب الأول: التعريف بالشركة (سوف للدقيق) وموقعها
50-48	المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوف للدقيق
51	المطلب الثالث: أهداف شركة سوف للدقيق
70-52	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للشركة ودوره في مواجهة المخاطر المالية على ضوء ما تم دراسته.
53-52	المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة
62-54	المطلب الثاني: إعداد وتحليل الميزانية الوظيفية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
69-62	المطلب الثالث: حساب وتحليل النسب المالية وأهميتها في مواجهة المخاطر المالية لشركة سوف للدقيق
70	خلاصة الفصل الثاني
73-71	الخاتمة
75-74	قائمة المراجع
-	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
47	يمثل عدد عمال المؤسسة	01
54	اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لأخمسة سنوات استخدامات	02
55	اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لأخمسة سنوات موارد	03
57	تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأخمسة سنوات استخدامات	04
57	تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأخمسة سنوات موارد	05
58	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng) لأخمسة سنوات	06
58	التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRng) لأخمسة سنوات	07
59	حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFReX) لأخمسة سنوات	08
59	حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex) لأخمسة سنوات	09
59	حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (BFRg) لأخمسة سنوات	10
60	حساب الخزينة الصافية (Tng) لأخمسة سنوات.....(01)	11
60	حساب الخزينة الصافية (Tng) لأخمسة سنوات.....(02)	12
62	حساب نسب التمويل لسنوات الدراسة	13
64	حساب نسب السيولة لسنوات الدراسة	14
66	حساب نسب النشاط لسنوات الدراسة	15
68	حساب نسب المردودية وقدرة التمويل الذاتي لسنوات الدراسة	16

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	أدوات التشخيص المالي	01
26-25	الميزانية الوظيفية	02
27	الميزانية الوظيفية المختصرة	03
48	مخطط يوضح موقع المؤسسة	04
50	مخطط الهيكل التنظيمي للشركة	05
61	منحنى بياني يوضح نسب تطور كل من Tng و $BFRg$ و $FRng$	06
62	منحنى بياني يوضح مقدار تمويل الاستخدامات المستقرة	07
64	منحنى بياني يوضح مقدار تغطية نسب السيولة للديون قصيرة الأجل	08
66	منحنى بياني يوضح علاقة المبيعات بالاستخدام الأمثل للأصول	09
68	منحنى بياني يوضح نسب المردودية وأثر الرفع المالي	10

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق
01	الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2016
02	الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2017
03	الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2018
04	الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2019
05	الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2020
06	حسابات النتائج حسب الطبيعة نهاية السنة المالية في 2016/12/31
07	حسابات النتائج حسب الطبيعة نهاية السنة المالية في 2017/12/31
08	حسابات النتائج حسب الطبيعة نهاية السنة المالية في 2018/12/31
09	حسابات النتائج حسب الطبيعة نهاية السنة المالية في 2019/12/31
10	حسابات النتائج حسب الطبيعة نهاية السنة المالية في 2020/12/31

مقدمة

مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية القلب النابض لأي اقتصاد وعاملا مهما في تطوره، ونظرا لتواجد هذه المؤسسات في محيط يتميز بالمنافسة الشديدة في ظل العولمة، البقاء فيه للأقوى والأكثر تنافسية أصبحت هذه الأخيرة تتعرض للعديد من المخاطر المالية نتيجة لطبيعة نشاطها والخدمات التي تقدمها الزبائن والتي تهدد بقاءها واستمراريتها.

كما تعد المخاطر المالية بأنها الضرر المباشر المتوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية طبيعية سياسية بشرية...، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة في النشاط الممارس وخروجها من السوق، من هنا تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى ما يسمى بتسيير المخاطر لتمكين الإدارة من التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر وصعوبات يمكن أن تعرقل مسارها الاقتصادي والمالي، ويعتبر موضوع تسيير المخاطر المالية من المواضيع ذات الأهمية البالغة والذي يدور مفهومه حول إمكانية الحد من المخاطر المالية بالتعرف عليها وتحديد حجمها ومحاولة معالجتها، واعتماد التشخيص الواقعي لهيكله المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية ومحاولة تعميمها بنجاح وفعالية. تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات كبيرة وتطورا ملحوظا في النظم والأساليب المستخدمة في تسيير المخاطر المالية المتزايدة والمتفاقمة بفعل العوامل الداخلية المرتبطة بتسيير الأنشطة المالية ومجموعة من العوامل الخارجية ذات الأثر على هذه الأنشطة، ومن أهم التقنيات التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ قراراتها المتعلقة بالمخاطر المالية، نجد التشخيص المالي، الذي يعتبر من أنسب الوسائل في تشخيص وضعية المؤسسة وتسيير مخاطرها من خلال استخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية والاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط المؤسسة، فالمسير يعتمد في تشخيصه على مجموعة من المؤشرات الكمية التي تساعده في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك المؤسسة وعدم الاكتفاء بقراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة فقط، بل يتعدى البحث إلى ما وراء الأرقام من تعابير ودلالات تساعد في التحليل الجيد والفعالية في تسيير المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما يكمن دور التشخيص المالي في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

ولالإحاطة أكثر وإبراز معالم إشكالية هذه الدراسة، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي أهم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية؟
- ✓ ماهي الأدوات والأساليب التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تشخيص وضعيتها المالية؟
- ✓ إلى أي مدى يساهم التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وتجنبها المخاطر؟
- ✓ كيف تبدو الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة بناء على مخرجات التشخيص المالي؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ الفرضية الأولى: من أهم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية المخاطر المنتظمة مثل أسعار الفائدة والتضخم و المخاطر غير المنتظمة مثل الظروف الصناعية وسوء الإدارة؛
- ✓ الفرضية الثانية: تعتمد المؤسسات الاقتصادية في تشخيص وضعيتها المالية على مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، نسب التدفقات النقدية، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وكذلك الأساليب الإحصائية والرياضية التي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛
- ✓ الفرضية الثالثة: يساهم التشخيص المالي بشكل فعال في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الدقيق سوف بالاعتماد على المعلومات التي تساعد في تقييم العمليات والأنشطة اليومية التي تقوم بها المؤسسة من أجل تسيير مخاطرها المالية.
- ✓ الفرضية الرابعة: مؤسسة سوف للدقيق كغيرها من المؤسسات الجزائرية تعاني من صعوبات مالية متعلقة بضعف الربحية ونقص السيولة وارتفاع المديونية.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا الأسباب التالية لاختيار هذا الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المالية؛
- دخول الموضوع ضمن مجال التخصص إدارة مالية؛
- أهمية الموضوع لدى مسيري المؤسسة؛
- الإطلاع على واقع المؤسسة محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

- تحديد دور التشخيص المالي في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية
- كيفية تسيير المخاطر المالية، كونها من أكثر المخاطر حساسية لما لها من تأثيرات على الوضعية المالية للمؤسسة
- إعطاء معلومات تخدم الدراسة بشكل عام والباحثين بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم التشخيص المالي والدور الذي يلعبه عند تطبيق أدواته على المؤسسات الاقتصادية.
- إبراز أهمية التشخيص المالي و الأدوات التي تستعمل فيه خاصة مع التطورات وطرق التسيير من خلال التطور المستمر في مؤشرات تقييم أداء المالي للمؤسسات.
- إبراز مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على التشخيص المالي في تحديد وضعيتها المالية
- لتجنب الوقوع في العسر المالي والتعرض للمخاطر المالية وذلك من خلال تسليط الضوء على مؤسسة دقيق سوف بالوادي

منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من المخاطر المالية والتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة فيما يخص الدراسة التطبيقية، والذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة دقيق سوف بالوادي

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

- بالنسبة للحدود المكانية: فسيتم تطبيق دراسة الحالة في مؤسسة دقيق سوف
- أما بالنسبة للحدود الزمانية: فقد تم إجراء تريض على مستوى مؤسسة دقيق سوف مدته ثلاثة أشهر من شهر مارس إلى غاية شهر ماي 2022، وقد تم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنوات الخمسة (2016-2017-2018-2019-2020).

هيكل الدراسة:

تتناول هذه الدراسة التي تأتي تحت عنوان " أهمية التشخيص المالي في مواجهة المخاطر المالية " دراسة الوضعية المالية لشركة سوف للدقيق بالوادي وأهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في عملية مواجهة المخاطر المالية لها من أجل الوصول للكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة .

وعليه تم تقسيم البحث الى فصلين حسب منهجية IMRAD وكان التقسيم كالتالي:

يتناول الفصل الاول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة ويتكون من ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية وتضمن هذا المبحث مفهوم التشخيص المالي وأدواته واساليبه وخطواته وأهميته وأهدافه، وتطرقنا في المبحث الثاني الى مفهوم المخاطر المالية وخصائصها وأهم الأدوات والمؤشرات المستخدمة كأساس لمواجهة المخاطر المالية ، وتطرقنا في المبحث الثالث الى الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية وأيضا الى ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أي القيمة المضافة لهذه الدراسة.

وتناولنا في الفصل الثاني الدراسة الميدانية والمتمثلة في دراسة حالة شركة سوف للدقيق، بحيث تطرقنا في المبحث الاول الى تقديم عام لمكان التبرص مدعم بهيكله التنظيمي وشرح أهم مصالحه وأيضاً الأهداف الحالية والمستقبلية الطامحة المؤسسة التوصل لها، وتطرقنا في المبحث الثاني التشخيص الوضعية المالية للشركة لمواجهة المخاطر المالية على ضوء ما تم دراسته بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي الوظيفي ونسب التمويل وقدرة التمويل الذاتي للشركة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

مُهَيْد

يعتبر التشخيص المالي أحد أبرز الأدوات المهمة للمؤسسة الاقتصادية، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، حيث يتطلب المهارات الضرورية لتحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها. ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز الجوانب الرئيسية للتشخيص المالي بشكل مبسط من خلال تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث، تحتوي الأدبيات النظرية على مبحثين الأول والثاني وأما الأدبيات التطبيقية تتضمن المبحث الثالث، نبين من خلالها مختلف التقنيات والأساليب والأدوات التي يوظفها علم التشخيص المالي من أجل ضمان أحسن تسيير للوظيفة المالية بالمؤسسة والحفاظ على سلامة توازنها المالية وأهميته في مواجهة المخاطر المالية.

وتم التقسيم الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للدراسة

المبحث الأول: الادبيات النظرية للدراسة (التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية)

يعتبر التشخيص المالي من أهم المواضيع الادارية والمالية المهمة، وذلك لإجرائه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وهذا ما يتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأدواته

يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للحالة المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف من جهة والمحافظة على نقاط القوة التي تعتبر المرآة العاكسة لنجاح أي مؤسسة.

أولاً- مفهوم التشخيص المالي:

لتشخيص عدة تعاريف نذكر منها¹:

يمكن تعريف التشخيص على أنه " إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة ، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص.

" ويعرف Bsoy.G التشخيص على أنه " مصطلح يستعمل في العلوم الطبية ، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة "

أما Pthbou.J فيعرف التشخيص على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية " ، ومما سبق يمكننا استخلاص خصائصها التشخيص على أنه:

-عملية دراسة و تحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشاكل المطروحة.

-إعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية .

-دراسة كل من رقم الأعمال والنتيجة والمر دودية .

-يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار للحد من المخاطر المالية .

يعرف التشخيص المالي² على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية".

¹ توفيق رفاع، "محددات اختبار الهيكل لتمويلي للمؤسسة " ،رسالة ماجستير فيالعلومالاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 41-42.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان ، ط 2، 2011، ص38

ويعرف أيضا بأنه¹ عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية الى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية مواجهة المخاطر المالية".

ومنه نستخلص تعريف ل تشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية، وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيس للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي، وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعاملين والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل.

ثانيا- أدوات التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد و معرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة ، و ذلكضمانا لتحسين الوضع في المستقبل ، و ضماناستمرار التسيير الفعال ، و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها و هي²:

1-تحليل الهيكل المالي:

الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية المالية ، و هذابالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2-تقييم المردودية:

و هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، و هو المؤشر الأكثرموضوعية في تقييم الأداء و يمكن من خلاله مواجهة المخاطر المالية و غيرها .

3-تحليل التدفقات المالية:

تمثل التحليل الأكثر تطورا و يمكن من تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و التي تساعد مواجهة المخاطر المالية .

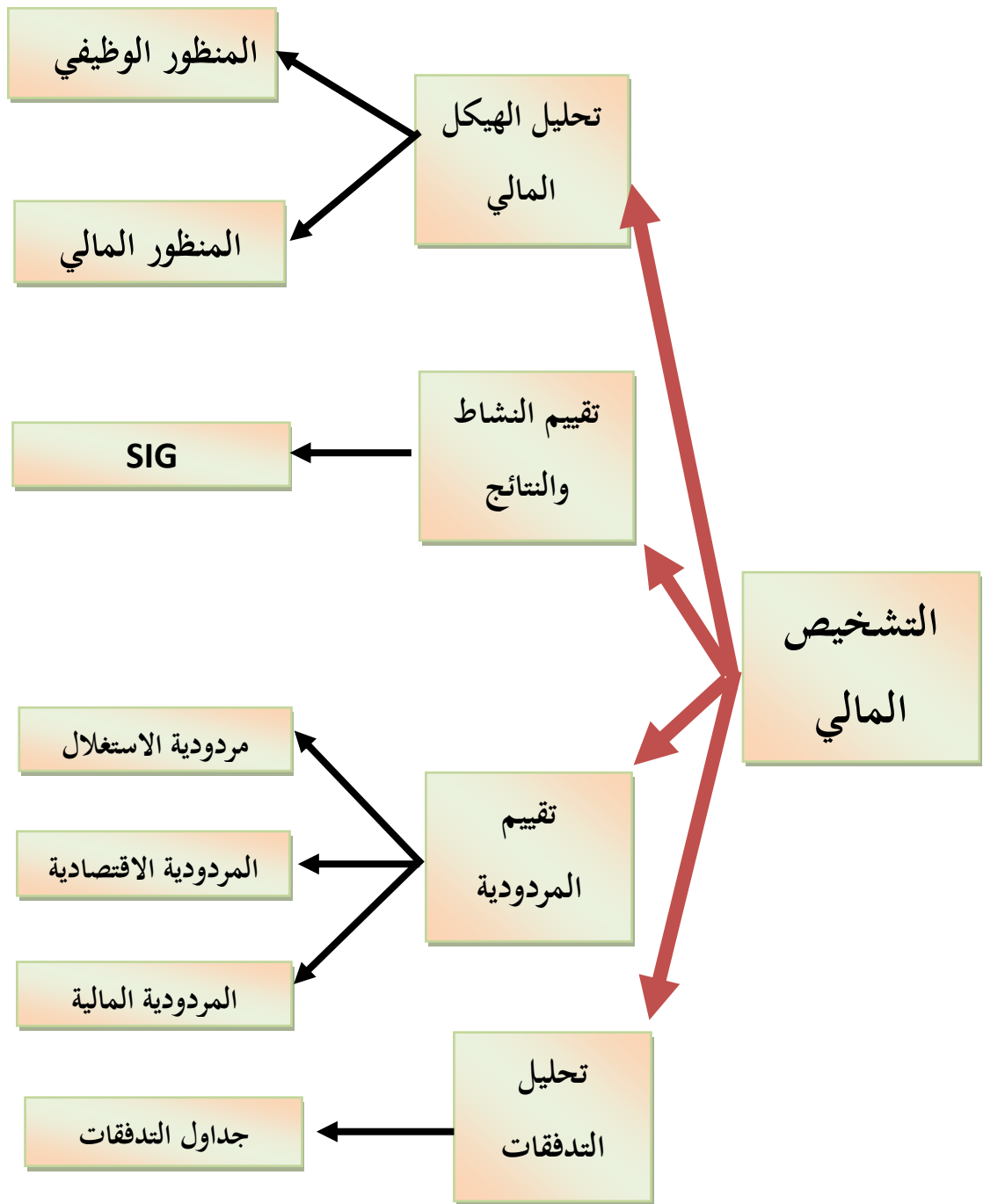
¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص 38

² مرجع نفسه ص 52-53.

4- تقييم النشاط و النتائج:

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير و هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة و أسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة، و يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) أدوات التشخيص المالي



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ذكره ص 52-53

المطلب الثاني : أساليب التشخيص المالي و خطواته

أولا : أساليب تشخيص المالي

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن استخدامها لتوصيف و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها و حتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهذا الأداء ، و من أهم الأساليب المعتمد في عمليات التشخيص نجد¹:

1- التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية:

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية ، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد قصيرة ،متوسطة و طويلة الأجل كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان أي الاستراتيجيات المالية هي القابلة للتحقيق و في أي شروط وفحص الاستراتيجية المختارة و ذلك بمحاكاة التدفقات المتوقعة الملائمة ، أيضا تاريخيا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة.

يمكن من خلال توقعات و عبر المخطط التمويل يعطي لنا إمكانية تحديد احتياجات الأموال للمؤسسة مواردها الداخلية ، مبالغ التمويل الخارجية الضرورية ، معرفة المخاطر التي تلقاها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة أو حتى توقف عن الدفع ، و بالتالي يمكن إيجاز أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية في العناصر التالية :

-تقييم تدفق الخزينة التشغيلي: الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من ذلك النشاط المعلوم وإن بقاء و استمرارية المؤسسة متوقف على قدرتها على توليد وخلق فوائض في الخزينة من أنشطتها .

-تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستثمار المهم : هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يفوق الإنفاق المبدئي.

-يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار .

-فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.

¹خير باكاري " أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم والتسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010 ص28.

2-التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية:

يعد أهم الأساليب و أكثر استعمالا لما يتمتع به من قدرة و فعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدالمؤسسة ، كما أن هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق و اللاحق من أدوات التشخيص المالي ، وقد تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا أنه يمكن بداية توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذهالعلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منهما ، فمثلا ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين مقدار الأرباح التي تحققت و حجم الاستثمارات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح ، ومن ثم فإن العلاقة السببية هي المحور الأساسي و المهم في البحث و التحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لايعكس هذه العلاقة السببية ، ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعا لها على النحو الآتي:

-مؤشرات السيولة.

-مؤشرات الرافعة التمويلية و هيكل التمويل .

-مؤشرات الربحية.

-مؤشرات الكفاءة و معدلات الدوران.

- مؤشرات سوق المال.

-مؤشرات النشاط.

3-التشخيص المالي لاعتماد على نماذج التنبؤ لوضعية المالية:

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى مجهودات الباحثون من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات ، حيث كان Beaver عام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبني نموذجا للتنبؤ لتعشر الشركات ، ثم تبعه في ذلك الباحث Altman بإعداد نموذجه الخاص و الذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Score-Z وقد بني كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضمني على تلك النسب سمة الديناميكية وبقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ لفشل المالي للشركات.

ثانيا : خطوات التشخيص المالي

يقصد بها تلك الخطوات العملية المتبعة في التشخيص و تختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص و بشكل عام تتلخص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية¹:

- تحديد الهدف من التشخيص (مواجهة المخاطر المالية).
- الفترة الزمنية المعنية لدراسة.

-اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص(تشخيص تطوري ، تشخيص مقارن) .

-جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة .

-إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب و وضع المؤشرات في الجداول .

-التحليل ومقارنة النتائج لمعايير المعتمدة .

-التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة و مواطن الضعف و وضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.

-رسم السياسات و اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثالث: أهمية التشخيص المالي وأهدافه

أولا: أهمية التشخيص المالي:

يكتسي التشخيص المالي أهمية كبيرة عند القيام بعمليات التقييم المالي، حيث أن الحكم على قيمة المؤسسة يجب أن يدعم إجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية لتحديد نقاط القوة والضعف وتظهر أهميته فيما يلي²:

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا.

-يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها، كما يسمح بكشف نقاط الضعف وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات.

-تسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة.

-يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.

¹عريف عبد الرازق، مجاوي مفيدة، أثر IFRS/IAS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي، 17-18/01/2010 المركز الجامعي الوادي، ص 11.

²وكال نور الدين، خليفة الحاج، " التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، مارس 2018، ص133.

- يسمح بتقييم الوضعية المالية و بالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.
- يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية و وضع نظام معلومات يسمح بالتسيير والتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية.
- يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة.
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في مواجهة المخاطر المالية على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.
- يمكن تحديد توقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

ثانيا: أهداف التشخيص المالي:

- يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات الاقتصادية في دورة أو عدة دورات من نشاطها والدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم وهذا قد يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة الاقتصادية ولعل أهم أهداف التشخيص المالي ما يلي¹:
- النمو:** ويتمحور هذا الهدف في إن كان تم تحقيق نمو ما في المؤسسة أو المنظمة وما مقدار ومستوى هذا النمو، إضافة إلى التركيز على إن كان هذا النمو قد تجاوز معدل قدرة المؤسسة المتوقع أم لا.
- المردودية:** ونقصد بالمردودية هنا نوعين حيث نجد المردودية الاقتصادية والتي تشمل فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي ومدى قدرتها على تجنب الخسارة في توظيف هذه الأموال، كذلك المردودية المالية والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، ونعني هنا بالعائد المالي، تلك الفوائد النقدية المترتبة من عملية الاستثمار.
- التوازن:** ونعني بالتوازن هنا قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن في هيكلها المالي على المدى القصير " دورة الاستغلال وكذا على المدى الطويل " دورة الاستثمار" .
- المخاطر:** وهنا يعتبر هدف التشخيص المالي حول معرفة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى الإفلاس.

¹ ضيف أحمد، شوح محمد، " الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي " ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، 22-23/05/2012.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية.

تمثل المخاطر المالية أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية تتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل، فغالبا ما تعجز مؤسسة التمويل عن تزويد المؤسسات باحتياجاتها المالية سواء لأغراض تكوين رأس المال أو توسيع لمواجهتها نفقات الاستغلال، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات الإقرار بسبب غياب الضمانات المناسبة، الأمر الذي ينعكس عليها بجملة من المخاطر كخطر ضعف الهيكل المالي وكذا خطر عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية تجاه الشركاء الاقتصاديين.

وجل الأخطار التي يمكن أن تنبع من ضعف السيولة والائتمان داخل المؤسسة أصبحت تشكل تهديدا مستمرا لاستمرارية المؤسسة وتطورها.

المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المخاطر المالية من أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما يلزمنا بفهم المصطلح ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه.

هناك عدة تعاريف للمخاطر المالية منها:

1- تعرف على أنها "ظاهرة عامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة وينبع الخطر أساسا من عدم التأكد والذي يحيط بالفرد ن كل الجوانب" ويرجع عدم التأكد الذي يحيط بالفرد من كل جانب ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين رئيسيين هما:

- عدم القدرة على التنبؤ¹

- عدم دقة المعلومات.

2- وتعرف بأنها: "الخطر الناجم بسبب اعتماد الإدارة المالية على القروض في عملية التمويل، وما تتحمله من تكاليف ثابتة، كالقائمة أو احتمالات عدم القدرة على تسديد أصل القروض في أوقات الاستحقاق، إضافة إلى قائمة ثابتة" كما يعرف بأنها "ذلك الخطر الذي يتعرض له جملة الأسهم العادية، لإضافة إلى خطر الأعمال وينشأ هذا الخطر أساسا من جراء اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل أخرى، تدفع عنها تكاليف ثابتة وتقصد بها القروض والأسهم الممتازة"².

1 عبد الريم البحيطي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، عدد 2، ص

2 زينب حوري، "تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية (دراسة تطبيقية باستخدام تحليل التميزي 2000، 2002) رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 62

3- وتعرف بأنها: "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث يختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هم متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل إقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي".¹

يمكن القول أن " المخاطر المالية هي أحداث مستقبلية تؤدي إلى آثار سلبية كل أداء المؤسسات الاقتصادية مما تحول دون تحقيق أهدافها أو استغلالها للفرص المتاحة."

المطلب الثاني: مسببات المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تقسم أسباب المخاطر إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، ويقصد بالأسباب الخارجية تلك الأسباب التي لا تقع تحت سيطرة الإدارة من أمثلتها: التكنولوجيا والزبائن المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى أما الأسباب الداخلية في تلك التي تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها الأفراد والإستراتيجية والمنتوج والإعلام والاتصال.

وتعتبر الأسباب الداخلية أهم من الأسباب الخارجية حيث يعزى لها حوالي 90% من حالات الخطر مما يؤكد أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن وصول المؤسسة إلى حالة الخطر.

1- الأسباب الخارجية:

ترتبط العوامل الخارجية عما بالمحيط الخارجي للمؤسسة، وهو العامل الذي له تأثير أكبر على هذه الأخيرة فهو مجموع القوى والقرارات والقيود التي تمارس تأثير على نشاط المؤسسة ونموها ولا تتمكن المؤسسة من الرقابة على كل العامل والعناصر التي تنتمي إلى هذا المحيط ومن الأسباب الخارجية ما يلي:²

1-1- التكنولوجيا:

يؤثر العامل التكنولوجي في نشاط المؤسسة تأثيرا بالغا إذ للتكنولوجيا ارتباط كبير بطرق الإنتاج والعتاد المتاح والمؤسسة مدعوة إلى مسايرة التطور الفني الذي يسمح لها بدرجات عالية من الكفاءة الإنتاجية يمكن أن تتولد من تطبيق الأساليب الإنتاجية القائمة بشكل أكثر فعالية فكلما حصلت المؤسسة على خبرة أكثر في تطبيق عملية إنتاجية معينة فسوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الأساليب الفنية للإنتاج، وأن الدافع الأكبر لتبني تكنولوجيات جديدة في زيادة الربحية وتدعيم فرص من أجل النجاح التسويقي، بمقابلة احتياجات ورغبات المستهلكين بشكل أفضل، لاجتذاب المشترين بعيدا عن المؤسسات المنافسة، ذلك أن الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالمنتجات يمكنها إدخال منتجات

1 عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر المؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأسيس، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، كلية العلوم الإدارية والنخيط، جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية، 31 ماي-03 يونيو 2005، ص 18.

2 زينب جوري، مرجع سبق ذكره، ص 77.

جديدة إلى السوق تتصف بخصائص أكثر جاذبية مثل سعر أقل أو جودة أعلى أو خدمات أكثر بعد البيع أو ضمان أطول أو ملائمة أحسن¹

2-1- العملاء:

يتحدد العملاء في قطاع اقتصادي ضيق على مستوى دولي، ثم أن تنوع الأسواق يؤدي تنوع العملاء ويفرض على المؤسسة تنوع المنتجات وتعددتها، ولأن البيع والتسويق بتطور العلوم وتكنولوجيا العصر فإن المؤسسات تبذل جهداً عملية لحسن اختيار الأسواق المستهدفة لتوزيع السلع والخدمات وما يتطلب من تحليل للأسواق والتي تتطلب الوصول إلى قرارات تسويقية تتحقق أهداف المؤسسة المتمثلة في تلبية احتياجات المستهلكين ليس فقط من حيث جودة المنتجات والخدمات وكسب الأسواق بل تعدت العملية التسويقية إلى ما هو أكثر من ذلك، وهو حسن اختيار الأسلوب الأمثل لتسويق أفكارها وترويج وجهة نظرها فيما يتعلق بالعملية التسويقية لإشباع حاجات المستهلكين كانت رغباتهم وجنسهم وعمرهم وميولهم وقدراتهم الشرائية.²

3-1- المنافسة:

قد تتعرض المؤسسة المنافسة جهوية أو وطنية أو دولية بحيث أن لكل نشاطاتها تكون خاضعة لهذه المنافسة، فمحيط المؤسسة على هذا المستوى يمكن أن يتشكل إذن من مؤسسات أخرى تنتمي لنفس القطاع الذي تنشط فيه، ومن المؤسسات التي تعد ضرورية لسير المؤسسة وتطورها وتكون درجة المنافسة بين المؤسسات الحالية قوية عندما يكون

- عند المنافسين وهم موارد متماثلة؛

- نمو ضعيف لقطاع النشاط ؛

- تكاليف التحول عن القطاع مرتفعة؛

- التكاليف ثابتة في القطاع مرتفعة؛

- والحواجز التي تمنع الخروج من القطاع القوية.³

4-1- البيئة الاقتصادية:

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة أمثلتها: الدخل، الطلب ومدى توافر عوامل الانتاج، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، السياسات النقدية والمالية للدولة، المناخ العام للاستثمار ودورة الأعمال.

1 زينب جوري، مرجع سبق ذكره، ص 78

2 اجمال بعطيش "التمويل والمخاطر المالية للاستثمارات في مؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، باتنة، 2008-2009، ص 56

3 نادية المعارف الادارة الاستراتيجية الدار الجامعية، مصر، 2000.

ومن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا ملموسا ومؤثرا على البيئة الاقتصادية للمؤسسة هو الاتجاه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد في كثير من الدول والاتجاه نحو التخصصية إلى اتفاقية الجات والسوق الأوروبية المشتركة وتوحيد العملة الأوروبية.¹

5-1 البيئة الاجتماعية والثقافية:

وثر البيئة الاجتماعية تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة، وهذا لأنها تؤثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على منتجات المؤسسة وكذلك القيم والقواعد وممارسات

العاملين داخل المنظمات بالإضافة للمحيط الثقافي وهو ما يعني مجموعة المحددات العامة الأذواق المستهلكين والقيم السائدة في هذا المجال التي تصبغ طلباتهم المنتجات المؤسسة وخدماتها، أو ما يتطلبه من مراعاة للتكوين المتاح للعمال ومستواهم الثقافي والتعليمي ونسبة الأمية في المجتمع الذي يعيشون فيه.²

6-1 البيئة السياسية والتشريعية:

يؤثر المحيط القانوني بما يفرضه من تشريعات العمل، وقانون الضرائب، ونقابات المهنة، وقوانين متعلقة بالبيئة وحمايتها، وقوانين الاستثمار، الاستيراد التصدير والمحيط السياسي بما يمثله أيضا من هيئات وتنظيمات الأفراد يجمعهم هدف أساسي هو تسيير المجتمع ككل تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة، وهذا ما أثبتته دراسة قام بها البنك الدولي أن المخاطر السياسية لاسيما في الدول النامية هي العنصر الأساسي عند اتخاذ القرار الاستثماري.³

7-1 البيئة الطبيعية:

وتشمل العناصر التابعة من طبيعة نفسها مثل: المناخ، طبيعة التربة، والموارد الطبيعية المتاحة في كل دولة والتي تؤثر بدورها على المؤسسات من حيث أنها تقدم لها الفرص أو التهديدات.⁴

2- الأسباب الداخلية للمخاطر:

ترتبط العوامل الداخلية بعناصر عدة يأتي على رأس هذه العناصر الإدارة بالدرجة الأولى والتي يجب أن تحوي خيارات متنوعة، فالإدارة تسيير الأشخاص والأموال والمواد والآلات والأسواق والوقت، وأم المحافظة على بقاء المؤسسة وتحسين قدرتها التنافسية بصورة مستمرة يفترضان التقاء عنصرين أساسيين هما أحداث القدرة الكامنة لتحقيق أداء المؤسسة،

1 جمال بعطيش، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

2 نادية المعارف، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

3 المرجع نفسه، 82.

4 جمال بعطيش، مرجع سبق ذكره، ص 87.

وتشغيل هذه القدرة وهما النمط بين الجوهرين لعملية التسيير، وسيتم التعرض للأسباب الداخلية الأخرى وهي الأهداف والإستراتيجية، المنتجات الهياكل والإعلام والاتصال¹

2-1- الإدارة (التسيير):

يعرف التسيير على أنه "الطريقة العقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية، المادية والمالية قصد تحقيق الأهداف المرجوة، وتتم هذه الطريقة حسب الصيرورة المتمثلة في التخطيط التنظيم والإدارة والرقابة للعمليات، قصد تحقيق أهداف المؤسسة بالتوفيق بين مختلف الموارد".

تسيير يسمح للمديرين بمعرفة الناتج على مختلف النشاطات بالمؤسسة، ولهذا يجب أن يكون مرنا، متكيفا، مشجعاً، وغير مركز، وهو عمل الإدارة، لذا فهو توافر كافة الحقائق والمعلومات عما يكن أن يحدث لاحقاً فإن هذا يشكل بعداً عاماً للرقابة ومسؤولية الإدارة ومقدرة الأشخاص الموكلة إليهم إدارة المؤسسات بصفة عامة للرقابة ومسؤولية الإدارة، ومقدرة الأشخاص الموكلة إليهم إدارة المؤسسات بصفة عامة وصناعية منها بصفة خاصة

2-2- الموارد البشرية:

تفتقر غالبية المؤسسات إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة أهمها ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية بالإضافة إلى عدم قيام بدورات التكوينية وتدريبية لصقل مهارات العمل وتنميتها، وهذا ما يجعل العاملين أقل خبرة وأقل مهارة الأمر الذي يمكن أن ينجز عنه مخاطر ناجمة عن حدوث خسائر مادية فادحة نتيجة ضعف وفاء العمال، كما تجد مخاطر أخرى تتمثل في خروج المهارات والكفاءات البشرية من المؤسسة نحو الخارج أو نحو مؤسسات أكبر توفر لها مزايا أكثر مما يحول دون قدرة هذه المؤسسة على الاستمرار في نشاطها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أهدافها وهو ما يعرف بالمخاطر الفكرية.²

2-3- الإنتاجية:

تعاني أغلب المؤسسات الاقتصادية خصوصاً الصغيرة والمتوسطة مشكلة عدم توفر المادة الأولية بشكل دائم وكذا عدم ثبات أسعارها وبالتالي قدرة هذه المؤسسات في الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة نسبي الذي ينتج عنه مخاطر إنتاج منتجات معينة أو ذات تكلفة عالية بالإضافة إلى وجود مخاطر ناجمة عن تقادم المعدات وتقنيات الإنتاج الشيء الذي يمكن أن ينجز عنه حوادث أو انفجارات وحرائق، بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع غيار وعمل الإصلاحات المطلوبة، الأمر الذي يكون نتيجة عدم كفاءة العملية الإنتاجية، وما يمكن أن ينجز عنه كل ذلك.³

1 نادية المعارف، مرجع سبق ذكره، ص 87.

2 مصطفى محمد مسند: إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية: ملتقى دولي حول المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 24-25 نوفمبر 2008، ص 11.

3 المرجع نفسه، ص 12.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية.

تتصف قرارات الاستثمار ومن ثم التدفقات النقدية الناجمة عنها بالحساسية تجاه العديد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية لأنه يعتمد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية عند تقدير التدفقات النقدية الداخلة وعليه سوف تتأثر هذه التدفقات المتوقعة بالعديد من العوامل والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين من المخاطر.

أولاً: المخاطر الخارجية أو المنتظمة:

هو ذلك الجزء من المخاطر التي يتعرض لها الأصل الاستثماري والتي تسببها عوامل تؤثر على السوق ككل لذلك يطلق عليها مصطلح مخاطر السوق وهذه المخاطر لا يمكن إزالتها أو التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل وليس بشركة معينة أو بضاعة معينة فهي تؤثر على جميع الشركات وفي نفس الوقت. ويتضح مما سبق أن المخاطر المنتظمة هي التي تؤثر على الشركات العاملة في السوق ككل دون استثناء، وبالتالي في مخاطر عامة شاملة لجميع الاستثمارات، وتتأثر المخاطر المنتظمة بالعديد من العوامل نذكر منها:

1- أسعار الفائدة:

هي التغييرات التي تحدث في العوائد نتيجة تحركات أسعار الفائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة في سوق بعد تنفيذ الاقتراح الاستثماري، فسوف يرتفع الحد الأدنى لمعدل العائد

المطلوب على الاستثمار عما كان عليه قبل اتخاذ قرار قبول الاقتراح الاستثماري، وهذا يعني أن جزءاً من أموال المؤسسة أصبح غارقاً في استثمارات ينتج عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق، والعكس صحيح.¹

2- عامل التضخم:

هو عبارة عن هبوط القوة الشرائية للدخل الناتج من الاستثمار نتيجة الارتفاع المتسارع في مستوى الأسعار في الاقتصاد ككل، ويعرف التضخم أحياناً بمخاطر القوة الشرائية للنقود، وذلك لأنه يعمل على تآكل القوة الشرائية للعملة ونقص معدل العائد الحقيقي على الاستثمارات.²

3- عوامل السوق:

تؤثر حركة السوق على عوائد الاستثمارات وذلك نتيجة للمخاطر التي تصيب المؤسسات بصفة عامة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها، وهذه العوامل في سلوك المستثمر حيث ينتقل هذا الأسلوب إلى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير، وهذا التغير في الأسعار يحمل معه مخاطر محددة مصدرها عدم التأكد

1 الياس ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 459.

2 حسين بن هاني، الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة لكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 195.

بالنسبة لمستوى الأسعار في المستقبل ، فقد تتعرض السوق إلى فترات انخفاض الأسعار تستمر لأسابيع أو أشهر أو ربما السنوات أحيانا يتعرض السوق إلى ارتفاع في الأسعار أيضا قد تكون لفترات قصيرة أو طويلة.¹

4-تغير مناخ العام:

ويقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا، مثال ذلك إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى تربطها علاقة وثيقة أو اتفاقيات تجارية، أو وفاة إحدى الشخصيات المحلية أو العالمية ذات الوزن السياسي فهذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الاقتصادية للدول وبالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها.²

ثانيا: المخاطر الداخلية أو غير المنتظمة:

وهي عبارة عن المخاطر التي تؤثر على المؤسسة معينة أو صناعة معينة أو تنفرد بها ورقة مالية معينة ولا تؤثر على نظام السوق ككل، وتكون هذه المخاطر مستقلة عن العوامل المؤثر في النشاط الاقتصادي ككل وبالتالي في المخاطر التي يمكن التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات. وتتأثر المخاطر الغير منتظمة أو المخاطر الداخلية:

1- الظروف الصناعية:

وتنشأ من ظروف خاصة تقع على نوع معين من الصناعات كظهور اختراعات جديدة وظهور منافسين جدد، أو عدم قدرة المؤسسة على منافسة المؤسسات الأخرى، وكذلك صعوبة توفير المواد الخام وهو ما يترك أثره على التدفقات النقدية للمؤسسة.

2-سوء الإدارة:

إن القرارات الخاطئة التي تتسبب فيها إدارة المؤسسة وبالتالي على العائد على الاستثمار فاتخاذ القرارات الخاطئة نتيجة المعلومات غير دقيقة قد يؤثر على أرباح المؤسسة، وأيضا الاختلاف بين المصالح والأهداف فيما بين المستثمرين والإدارة يعد من أحد الأسباب تغييرا في العوائد، عما تؤثر المشاكل التي تقوم بين الأعضاء مجلس الإدارة أو المشاكل التي تنتج من موظفي المؤسسة (كإضرابات العمال على العائد المتحقق).³

3- الدورات التجارية الخاصة

1 دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار ومكتبة اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 103

2 محمد علي، إدارة المخاطر المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، 2005، ص 90.

3 مرجع نفسه، 101

ويقصد بها احتمال تقلب الحالة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة من كساد إلى رواج، ثم من رواج إلى كساد، وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً ملحوظاً على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للاقتراح الاستثماري.

ويتضح مما سبق أن المخاطر الغير منتظمة يمكن القضاء عليها عن طريق تنويع الاستثمارات من حيث أدوات الاستثمار كالأسهم والسندات والعقار أو من حيث القطاعات الممكن الاستثمار فيها الاستثمار في الأسهم أو في قطاع المصارف أو التأمين أو الخدمات أو الصناعة أو من حيث الاستثمار في أدوات محلية أو أجنبية.¹

أما بالنسبة للمخاطر المنتظمة فلا يمكن تجنبها أو التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل وليس بمؤسسة معينة أو صناعة معينة.

1 دريد كامل، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المطلب الرابع: استخدام ادوات التشخيص المالي في تسير المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية

من أجل التشخيص المالي صائبة يجب استند أساسا على التحليل المالي الذي يشخص الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد فيها، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في مواجهة المخاطر المالية.

أولا: الهيكل المالي وتعظيم الثروة في المؤسسة

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب، التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من المسيرين والمساهمين، لما لها من تأثير وضمان عدم تعرضها للإفلاس، وتحقيق التوازن المالي المناسب للمؤسسة.

1- مفهوم الهيكل المالي

سنتطرق من خلاله لتعريف الهيكل المالي للمؤسسة وأهم محدداته

***تعريف الهيكل المالي:** هناك عدة تعاريف للهيكل المالي نذكر منها:

التعريف الأول: يقصد بالهيكل المالي أو التمويلي للشركة توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي للشركة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين أو أموال ملكية.

التعريف الثاني¹: يعرف الهيكل المالي بأنه مجموع الأموال التي تم بواسطتها تمويل موجودات المؤسسة، وهو يتضمن التمويل المقترض، والتمويل الممتلك، وهما يشكلان الجانب الأيسر في الميزانية العمومية.

* محددات وسمات الهيكل المالي

- محددات الهيكل المالي

يتأثر الهيكل المالي بجملة من العوامل التي تعود إلى خصوصية المؤسسة والتي منها²:

✓ **المخاطرة التشغيلية:** يمكن للمؤسسة ذات العوائد التشغيلية المستقرة نسبيا أن تزيد من التمويل المقترض في هيكلها المالي، لأن احتمال تعرضها للمخاطرة أقل قياسيا بتلك التي تتصف بالتقلب في العوائد التشغيلية، وبالتالي فإنها تتمتع بحالة أمان عالية تجاه تسديد فوائد القروض.

✓ **تركيبية الموجودات:** تؤثر تركيبية الموجودات في طريقة التمويل، فالمؤسسة التي تتميز بكثافة موجوداتها طويلة الأجل تفضل التمويل المقترض طويل الأجل، بينما تمتاز المؤسسات ذات رأس المال العامل الكثيف بالاعتماد على التمويل المقترض قصير الأجل.

¹ معجد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط 1، دار وائل للنشر، 2013، ص307.

² مرجع نفسه، ص309.

- ✓ **معدل نمو المبيعات:** يمكن للمؤسسة التي تتصف بنمو مضطرب في قيمة مبيعاتها أن تعهد على التمويل لمقترض بدرجة أكبر، إذ من المتوقع أن يترتب على ذلك زيادة العوائد التي تمكنها من تسديد التزاماتها المالية
- ✓ **حجم المؤسسة¹:** يؤثر حجم المؤسسة على اختيار مصادر تمويلها، ففي الواقع يكون لدى المؤسسات الكبيرة بدائل عديدة للتمويل، في حين تتميز المؤسسات الصغيرة بمحدودية الموارد المالية، فحسب نظرية التوازن تكون المؤسسات كبيرة الحجم أكثر لجوء إلى الاستدانة وذلك لكونها تتعرض لمخاطر إفلاس أقل مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، ويعود ذلك إلى اتصاف نشاطها بقدر معتبر من التوزيع الذي يقلل من التقلب في تدفقاتها النقدية وبالتالي ارتفاع جاذبية الاستدانة، وكذا سهولة حصولها على القروض القصيرة الأجل.
- ✓ **التحكم أو السيطرة²:** إن مدى تأثير التمويل بالاقتراض بالمقارنة بتأثير التمويل بالأسهم على مركز وقدرة الإدارة في الرقابة يمكن أن يؤثر في هيكل رأس المال، فإذا كانت الإدارة في الوقت الراهن لديها سيطرة تصويتية في الشركة ولكنها ليست في مركز يسمح لها بشراء أي أسهم إضافية، فسوف تفضل استخدام القروض على الأسهم العادية في تمويل الاستثمارات الجديدة لاعتبار أنه لو تم هذا التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة فإن ذلك قد يفقدها السيطرة على الشركة.
- ✓ **المنافسة³:** كلما ارتفع عدد المنافسين انخفضت ربحية المؤسسة وبالتالي يقل اعتمادها على الاستدانة وتلجأ للأموال الخاصة، لأن خدمة الديون تتوقف على ربحية المنشأة وعلى حجم مبيعاتها، أي أن هناك علاقة عكسية بين المنافسة ونسبة الاقتراض في المؤسسة.
- ✓ **موقف الإدارة⁴:** تتحفظ إدارة المؤسسة التي تتصف بالحيطه في استخدام التمويل المقترض على العكس من الإدارة المجازفة التي تتوسع في استخدامه.
- ✓ **موقف الدائنين⁵:** يمنح الدائنون القروض عندما تكون المعايير المالية للمؤسسة المقترضة سليمة، لذلك ينبغي عليها أن تتمتع بمؤشرات مالية إيجابية لتشجيع الدائنين على إقراضها.

¹ ذهيبه عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص128.

² ، مرجع نفسه، ص405.

³ محمد صالح الخناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص343.

⁴ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص310.

⁵ مرجع نفسه، ص310.

- سمات الهيكل المالي

لتحقيق التوازن المناسب بين العائد والمخاطرة، يجب تحديد الهيكل التمويلي المناسب لكل مؤسسة والذي من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يؤدي إلى تحقيق النمو والتوسع المستمر من خلال¹:

1- تغطية الاحتياجات المالية بأقل التكاليف.

2- تخفيض المخاطر المالية.

3- تحقيق معدلات عائد متزايدة على الأموال المستثمرة.

مما سبق يمكننا تحديد خصائص الهيكل التمويلي:

✓ **الربحية:** بمعنى أن يكون هيكل التمويل من العوامل المساعدة على تحقيق الأرباح من خلال التوسع في استخدام الديون بأقل تكلفة ممكنة للحد من المخاطر المالية.

✓ **السيولة:** وتعني أن لا يتم الإفراط في الاعتماد على الديون إلى الحد الذي يعرض المؤسسة للعسر المالي .

✓ **المرونة:** أي ينبغي على الهيكل التمويلي أن يتميز بالقدرة على تعديل مصادر الأموال ويتيح للمؤسسة قدرة التعرف على المواقف المتغيرة، والتكيف معها.

✓ **الرقابة:** بمعنى أن يحتوي الهيكل التمويلي على أفضل الشروط المالية التي تحد من المخاطر المالية ومن درجة

الرقابة التي يفرضها المقرضون على أعمال المؤسسة، أي خطر فقدان السيطرة على إدارة المؤسسة.

✓ **التحفظ:** وذلك من خلال المحافظة على المؤسسة من الإفلاس والارتباك المالي، بحيث لا ينبغي الاقتصار على تدعيم القدرة على الاقتراض فحسب، بل يمتد على توليد تدفقات نقدية التي من خلالها يتم الوفاء بالالتزامات.

ثانياً: أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المساهمة في اتخاذ قرار التمويل

تستهدف الميزانية الوظيفية دراسة السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة وذلك أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي

البحر فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول والالتزامات في جانب الخصوم، بحيث أصبح يعبر في

يعتمد التشخيص المالي للميزانية في حقل التحليل المالي على مدخلين رئيسيين وهما:

● **المدخل المالي²** (سيولة/استحقاق) ينتج عنه الميزانية المالية: يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة استحقاق

بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو من الطرق التقليدية للتحليل ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف

¹ زغيب مليكة، إشكالية تمويل المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 138-139.

² مرجع نفسه، ص 20.

عن الدفع وهو يظهر الزمن كمقياس هام لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

● **المدخل الوظيفي** (وظائف المؤسسة) ينتج عنه الميزانية الوظيفية وهو التحليل الذي سوف نركز عليه: يقوم التشخيص الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة والدور الأساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، وحسب هذه الآلية فإن المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال فهذا المنظور يصب اهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات .
فالتشخيص المالي الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة ، ويتم توضيح شكل الميزانية الوظيفية في الشكل الآتي :

المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ الاجمالية	الاستخدامات
	Rd الموارد الدائمة رؤوس الأموال الخاصة. الخصوم غير متداولة. مخصصات الامتلاك والمؤونات. الديون المتوسطة والطويلة.		Es الاستخدامات المستقرة (الأصول غير متداولة) القيم الثابتة المعنوية. القيم الثابتة المادية. القيم الثابتة في شكل امتياز. القيم الثابتة الجاري انجازها. القيم الثابتة المالية. ضرائب مؤجلة الأصول.
	Rex موارد الاستغلال الخصوم المتداولة. مستحقات المورد وملحقاته.		Eex استخدامات الاستغلال المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ. حسابات الغير المدينة.
	Rhex موارد خارج الاستغلال العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال.		Ehex استخدامات خارج الاستغلال العناصر غير المرتبطة مباشرة بدون الاستغلال

	<p>موارد الخزينة Rt</p> <p>المساهمات البنكية الجارية. قروض الخزينة.</p>		<p>استخدامات الخزينة Et</p> <p>الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف.</p>
	<p>مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية</p>		<p>مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية</p>

الشكل رقم (02) الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ 12/31/ن

المصدر : من إعداد الطلبة

محتوى الميزانية الوظيفية : تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي :

أ- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة : تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل

(الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والناتج المتراكمة والاحتياطات)، أما

الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة

ب- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال : وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط

الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ...إلخ) وموارد تمويل هذه الاحتياجات.

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقه، حساب الموردون المدينون

كضمانات الأغلفة والتسيقات المقدمة، TVA للتحصيل...إلخ، أما موارد الاستغلال فتتشكل من ديون الموردين

والحسابات الملحقه، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع...إلخ.

ج- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال : هذا المستوى يبين كل الاحتياجات

والموارد الي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية.

فبالنسبة للاستخدامات خارج الاستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات والحقوق ا تجاه الشركاء (رأس

المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء،

الضرائب على النتائج والاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ.

د- مستوى الخزينة : يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في

خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

ومنه نلاحظ أن عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية تنقسم الى الاستخدامات المستقرة والاستخدامات الجارية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال (المخزونات وحقوق الاستغلال)، واستخدامات خارج الاستغلال (حقوق خارج الاستغلال)، واستخدامات الخزينة. أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد المستقرة والتي تتشكل من الاموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموارد المتداولة والتي تتكون هي الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلال، موارد خارج الاستغلال، وموارد الخزينة ونلاحظ في ما يلي شكل الميزانية الوظيفية المختصرة:

الشكل رقم (03) الميزانية الوظيفية المختصرة

المبالغ الاجمالية	الموارد R	المبالغ الاجمالية	الاستخدامات E
	Rd الموارد الدائمة		Es الاستخدامات المستقرة
	Rex موارد الاستغلال		Eex استخدامات الاستغلال
	Rhex موارد خارج الاستغلال		Ehex استخدامات خارج الاستغلال
	Rt موارد الخزينة		Et استخدامات الخزينة
	مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية		مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية

1- مؤشرات التوازن المالي

يعتبر استخراج المؤشرات المالية من أبرز الأهداف التي يعتمد عليها المسير المالي للإبراز مدى توازن المؤسسة، فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة تحقق التوازن المالي، ويمكن استخراج هذه المؤشرات من خلال الانطلاق من التوازن بين جانب الموارد والاستخدامات¹.

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم} / \text{مجموع الاستخدامات} = \text{مجموع الموارد}$$

نقوم بتعويض مكونات كل من الاستخدامات والموارد ونجد:

$$\begin{aligned} & \text{الاستخدامات المستقرة} + \text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال} + \text{استخدامات الخزينة} = \\ & \text{الموارد الدائمة} + \text{موارد الاستغلال} + \text{موارد خارج الاستغلال} + \text{خزينة الموارد} \end{aligned}$$

ومنه فإن:

$$\begin{aligned} & \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة} = (\text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}) + \\ & (\text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}) + (\text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}) \end{aligned}$$

وبالتالي:

$$\begin{aligned} & \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال} \\ & \text{العامل خارج الاستغلال} + \text{الخبزينة الصافية} \end{aligned}$$

أي أن:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{FRng} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي} + \text{BFRg} + \text{الخبزينة الصافية TN}$$

$$\text{TN} = \text{FRng} - \text{BFRg}$$

ومنه قاعدة التوازن المالي (المعادلة الأساسية للخبزينة) هي:

من خلال هذا التقسيم تتشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل والمتمثلة في الآتي:

* رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng^2 : ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص

لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية.

$$\text{FRng} = \text{Rd} - \text{ES}$$

* الاحتياج في رأس المال العامل BFRg^3 : ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات

المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 31.

² لياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ط2، ص103.

³ مرجع نفسه، ص85.

المضافة، الديون الاجتماعية و الجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه الاحتياج في رأس المال العامل.

ويمكن تجزئة هذا الاحتياج إلى احتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} ويتميز بانتماء جميع العناصر إلى دورة الاستغلال ويمكن حسابه كالآتي:

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

والاحتياج في رأس المال خارج الاستغلال BFR_{hex} ويعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاط اتغير الرئيسية التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويمكن حسابه كالآتي:

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

ومنه فالاحتياج الإجمالي في رأس المال العامل يعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب كالآتي:

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

***الخزينة الصافية الإجمالية**¹: تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وانطلاقاً من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتحسب بالعلاقة التالية:

$$Tng = FRng - BFR_g \quad \text{و} \quad Tng = Et - Rt$$

2 - التحليل باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتشخيص في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

* نسب السيولة والتمويل

تعتبر السيولة والتمويل عنصرتين مهمتين داخل المؤسسة

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع أعلاه، ص 85.

أولاً: نسب السيولة¹

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاملة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدارها توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، ومعرفة مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية بموج وداتها المتداولة. وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تتواجد ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل ولقياس ذلك يقوم المشخص المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي:

أ- نسب السيولة العامة²

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة بديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة لكنها تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة واستحقاق الديون قصيرة الأجل.

ب- نسبة السيولة المختصرة³:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{السيولة المختصرة} = \frac{\text{أصول متداولة} - \text{المخزونات}}{\text{خصوم متداولة}}$$

وهي عبارة عن نسبة الأصول سريعة التداول إلى الخصوم المتداولة والوصول إلى هذه النسبة ينبغي تقسيم الأصول المتداولة إلى نوعين:

- أصول سريعة التداول كالتقديمية والاستثمارات المؤقتة والذمم

- الأصول المتداولة أقل سيولة ويمثلها المخزون السلعي وسبب استبعاد المخزون السلعي يرجع إلى أنه يحتاج

لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، كما أن هناك احتمالاً في عدم التمكن من بيعه بالمرّة بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

² أيمن السيد لطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، بدون سنة نشر، الدار الجامعية، 2005، ص 338.

³ عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، بدون سنة نشر، ط 2، ص 73.

تحديد بماذا تستوفي المؤسسة ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية حدها الأدنى 0.3 وحدها الأقصى 0.5.

ج- نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)¹

وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{قيمة الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة}}$$

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث يبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى السيولة الجاهزة، كما يصعب عليها تحويل قيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، إن ارتفاع هذه النسبة من الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات الناجمة:

- تراجع نشاط المؤسسة

- نقص تحديد الاستثمارات

- فائض في النقديات غير المستغل و عرضة للتدهور في القيمة وتكون نسب السيولة الجاهزة محصورة ما بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى.

ثانيا: نسب التمويل²

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تتمثل في تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، فنسب التمويل تكتسب أهمية خاصة الأطراف المعنية بالمؤسسة. ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المفترضة فإن المشخص المالي يلجأ العديد من المؤشرات المالية وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² مرجع نفسه، ص 48.

أ- نسبة التمويل الدائم¹: يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة فتسجيل نسبة موجبة (أكبر من 1) يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب وتغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع تسجيل هامش أمان مالي يمكن المؤسسة مواجهة احتياجات المؤسسة عن دورة الاستغلال، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد (سالبة) يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالب وتمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة ويحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

ب- نسبة التمويل الخاص²: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كاملا دل ذلك على أن المؤسسة تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

ج- نسبة الاستقلالية المالية³: من الطبيعي إن استقلالية المؤسسة تتعلق بمدى تعلقها بدينيتها إذن في هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

عند دراسة هذه النسبة يجب ملاحظة:

- لا يجب أن تزيد هذه الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير.
- الديون طويلة الأجل تشترط قابليتي التسديد لمدة طويلة المكونة للمؤسسة أي إمكانية تحقيق لأرباح مستقبلية تكفي تسديد ديونها مع الفوائد.

إذ الأموال الخاصة هي التي تجابه الخطورة في حالة وقوعها في المؤسسة.

ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين 1-2 فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه يعني إن الأموال الخاصة تعني ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض أما إذا كانت عند الواحد (1) أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متعبة بالديون ولا نستطيع الحصول على قروض إضافية.

¹ شبيخة خميسي، التسيير المالي للموسوعة، هومة، الجزائر، 2010، ص 83.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ والفشل، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 194.

³ ناصر دادي عدون، التحليل المالي، بدون سنة نشر، دار الحمدي العامة، ص 54.

د- نسبة قابلية السداد¹: إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، ومنهنا ونظر الآن أي مقرض يهمله مصير أحواله التي يهدف إلى استرجاعها بعد الحصول من ورائها على قواعد لمدة معينة، فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها يستطيع قياس مدى ضمان أمواله وسيعمل في ذلك النسبة التالية:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 وطبيعيا فهي أقل من 1 .

* نسب النشاط²

هو تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، حيث يساعد على قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول والاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ- معدل دوران مجموع الأصول: تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لتبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة داخل المؤسسة، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

ومقارنة ذلك المعدل المتحصل عليه مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مشغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة له.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول مؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفعالية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول الثابتة والاستثمار في الأصول المتداولة.

ب- معدل دوران الأصول الثابتة: من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران

¹ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

²منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة 6، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2011، ص ص 64-66.

الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال/الأصول الثابتة}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسها بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فعالية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفني أو يكون الاستثمار في الأصول الثابتة بتسعر بمقدار اقتصادي أمثل.

ج- معدل دوران الأصول المتداولة : بقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة

في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال/الأصول المتداولة}$$

هذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات والتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم الأداء التشغيلي وهو ما يهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران أنها يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

* نسب المردودية¹

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالمؤسسة بالنسبة التي تم سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وإبعاد الطويلة التي يتم بها تشغيل المؤسسة أمانسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية من الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة

والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة مردودية أكبر وهي تتمثل فيما يلي :

أ- المردودية المالية : تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة

المستعملة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، دار الجامعية، 1998، 78.

ب- المردودية الاقتصادية¹: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة باستخدام مواردها لتحقيق الارباح وتحسب العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

ج- المردودية التجارية²: تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق هذه المؤسسة نتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الاعمال خارج الضرائب

لا يتوقف استخدام هذه النسب على دراسة المؤسسة بذاتها فقط بل تتعدى إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

د- أثر الرفع المالي : يهدف اثر الرفع المالي إلى دراسة أثر الاستدانة على المردودية المالية، ويحسب بالعلاقة التالية:

أثر الرفع المالي = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

¹ محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، 78.

² مرجع نفسه، 78.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للدراسة (الدراسات السابقة والقيمة المضافة للدراسة)

تعتبر الدراسات السابقة في أي مجال هي مفتاح الباحث في اكتشاف أسرار الموضوع المراد معالجته، وذلك لإعطاء قيمة مضافة، لهذا اقتضت ضروريات البحث العلمي الجيد الوقوف على هذه الدراسات قبل الدخول في جوهر البحث، وذلك منعاً للتكرار والاستفادة من النقاط والنتائج المتحصلة، خدمة للأهداف العلمية عن طريق تراكم الخبرات والتجارب كان لزاماً على الباحث ان يقف على جملة من هذه الدراسات والتي لها علاقة بمتغيرات الموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى: عيسى سيهام، عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (بومرداس)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص ادارة اعمال المؤسسات سنة 2016/2017 .
إشكالية الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة الى الاشكالية التالية :ماهي أهم اليات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

اهداف الدراسة:

يمكن تلخيص اهداف الدراسة كما يلي:

- تسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، و دوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
- التعرف على القوائم المالية و أهم النسب المالية المستوحاة منها وكيفية توظيف المحتوى المعلوماتي لجدول حسابات النتائج والميزانية المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء بومرداس.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة:

من بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كبير من السيولة خلال السنوات، و هذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها و كذلك التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات، لكن هذه السيولة مبالغ فيها يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائئها مما يسمح بالحصول على ديون إضافية.

- من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تراجع في أدائها خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها المالية والثابتة.

الدراسة الثانية: طيرالويزة، سايعي باهية فريال، فعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في المحاسبة والتدقيق.

إشكالية الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية: هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة ؟

أهداف البحث:

كان الهدف من الدراسة هو ابراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار و ابراز مدي فعالية و أهمية هذه التقنية، وعرض الادوات المستعملة في التحليل المالي و تطبيقها في المؤسسة الجزائرية و معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي.

نتائج الدراسة:

ومن بين ما توصلت إليه الدراسة:

- رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لان رأس المال العامل فائض من الأموال المجددة الغير مستغلة.
- المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء الى بيع مخزوناتها.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائئها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة

الدراسة الثالثة: قريرة مروة، دور التحليل المالي في تشخيص وضعة المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى

للجنوب أوماش (بسكرة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي سنة 2016-2017.

اشكالية الدراسة:

تمحورت اشكالية الدراسة حول دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

محاولة توضيح أهمية التحليل و التشخيص المالي في المؤسسة و إبراز دوره في تقييم المركز المالي للوحدة في تاريخ معين و ذلك بمراقبة البيانات و المعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية و الإحصائية من أجل إخراجها من الأزمة و المشاكل التي تعانيها.

نتائج الدراسة:

وكانت بعض نتائج الدراسة كما يلي:

- حققت المؤسسة أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية، كدليل على أن المؤسسة حققت أرباح خلال السنوات 2013-2014-2015.

- الخزينة موجبة و هذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت استراتيجية مثبتة، بتحسين الخزينة إلى المستوي المطلوب و تحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.

- الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة وهذا ما يفسر وجود عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة في سنتي 2013 - 2014 وتدارك هذا العجز في سنة 2015 .

الدراسة الرابعة: أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على اداء المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان - بسكرة- مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي سنة 2015/2016 .

اشكالية الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة الى الاشكالية التالية : ما هو أثر التحليل المالي على اداء المؤسسة؟

أهداف الدراسة:

إبراز الأداء المالي للمؤسسة والبحث عن كيفية التوازن المالي للمؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة .-التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية ومحاولة إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على مؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة :

- أن نسبة السيولة السريعة للمؤسسة مرتفعة خلال سنوات الدراسة و يعود ذلك إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار.
-نسبة النقدييات التي تمتلكها المؤسسة في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 وهذا يدل على أن المؤسسة لديها أموال سائلة.

- بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة أن المؤسسة خلال فترة الدراسة ارتفعت نسبة مبيعاتها وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الجارية من أجل توليد مبيعاتها.
- نسبة اقتراض المؤسسة من الغير خلال فترة الدراسة منخفضة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد كثيرا على الديون .
- استطاعت المؤسسة تحقيق توازنها المالي خلال هذه الفترة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من خلال مواردها الثابتة و كذلك القدرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى : المؤتمر الدولي للاقتصاد التطبيقي (ICOAE2013) التحليل والتشخيص المالي للشركة

- ريجينا أنديكينا

-رخيلة رحمتوفاتي

International Conference on Applied Economics (ICOAE) 2013

Financial Analysis and Diagnostics of the Company

Regina Andekina* , Rakhila Rakhmetova T

Firm's financial well-being and performance has been an object of myriad research in economics, finance and accounting fields. This paper presented financial analysis and diagnostics of current position of the enterprise, and predicted further development by using dynamical normative model.

For diagnostics matrix of normative model was established, trends and ranks of variables were determined

hierarchy of indicators that need attention and deep consideration were defined.

Based on this diagnostic method, managers can easily identify and evaluate the indices and their relationships that mostly influence the enterprise's integral indicators of economic operations. This identification and assessment, in its turn, leads the definition of urgent problems that require the urgent solutions. In this case, in order to change the current unfavorable situation it is important to know exactly which tools are needed and how strong should be the impact to achieve the change.

Economic strategy and tactics are not the assembly of isolated decisions; that is, every economic decision has to be an integral part of the well thought-out and adopted strategy. In the process of implementing the

strategy, the normative model serves as a regulatory tool for economic decisions

اشكالية الدراسة:

تمحورت اشكالية الدراسة حول: كيفية التحليل المالي والتشخيص للوضع الحالي للمشروع ، وتوقع المزيد من التطوير

باستخدام نموذج معياري ديناميكي ؟

أهداف الدراسة:

تمكن مديرين تحديد وتقييم المؤشرات و بسهولة العلاقات التي تؤثر في الغالب على مؤشرات المؤسسة المتكاملة للعمليات الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

كان الأداء والرفاهية المالية للشركة موضوعاً لعدد لا يحصى من الأبحاث في الاقتصاد والتمويل ومجالات المحاسبة. قدمت هذه الورقة التحليل المالي والتشخيص للوضع الحالي للمشروع ، وتوقع المزيد من التطوير باستخدام نموذج معياري ديناميكي.

تم إنشاء مصفوفة تشخيصية للنموذج المعياري ، وتم تحديد اتجاهات ورتب المتغيرات ، تم تحديد التسلسل الهرمي للمؤشرات التي تحتاج إلى عناية ودراسة متعمقة.

بناءً على طريقة التشخيص هذه ، يمكن للمديرين تحديد وتقييم المؤشرات ومؤشراتها بسهولة العلاقات التي تؤثر في الغالب على مؤشرات المؤسسة المتكاملة للعمليات الاقتصادية.

هذه التحديد والتقييم ، بدوره ، يقود تعريف المشاكل الملحة التي تتطلب عاجلاً حلول. في هذه الحالة ، لتغيير الوضع الحالي غير المواتي ، من المهم أن تعرف بالضبط ما هي الأدوات المطلوبة وما مدى قوة التأثير لتحقيق التغيير.

الاستراتيجية والتكتيكات الاقتصادية ليست مجموعة قرارات منعزلة. هذا هو ، كل قرار اقتصادي يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية مدروسة جيداً ومعتمدة. في عملية تنفيذ الاستراتيجية ، يعمل النموذج المعياري كأداة تنظيمية للقرارات الاقتصادية

الدراسة الثانية : استفسارات الأسواق الناشئة في التمويل والأعمال التشخيص المالي للشركات المتعثرة

ايوان بيرسيا

Emerging Markets Queries in Finance and Business Financial diagnosis of distressed companies loan Bircea a, *

Following a comparative analysis on some models of financial diagnosis used by banks, BRD model, Raiffeisen Bank model, etc., or specialists in various fields, MEFAT model, AG model etc., I observed that banking models are developed mainly to check the reliability, the repayment ability and the worthiness of the debt and that the models developed by specialists, apart from the fact that they have a high number of indicators, have a high degree of subjectivity by assigning some value coefficients to the rates. I consider being more objective the method based on the points resulted from classifying the indicators between certain limits considered normal from a financial standpoint. Overcoming these limits, by means of the resulting values of the indicators, are due to causes that can trigger or worsen the health of companies. The most used global diagnostic method is based on the SWOT matrix, but as with any method, it has its limits. From among these limits we mention: the qualitative character; a complex method based on a large number of indicators, determining the strengths-the weaknesses the opportunities and the risks, requires training and experience of the one who interprets the values of the calculated indicators. The methods based on the estimation of risk of bankruptcy by score "Z", the Altman model, the Canon Holder model, the Anghel model, etc., involve selecting the financial rates based on their independence or on a weak correlations between them. Otherwise, an economic event is multiplied in the score by the agency of the other installments. The coefficients of importance of each installment being established on the basis of the least squares method, following the observations of the group of companies considered healthy and unhealthy from a reasonable accuracy, in time, unless measures are taken to update the variables considered and or recalibrate the model, their accuracy will diminish Armeanu et al., 2012. If in the study carried out, we observed the condition of independence of the rates, weak correlation coefficient, the model presented would encapsulate only 4 indicators, profitability, intermediary liquidity, financial solvency, financial intermediate average payment to suppliers/average receivables collection. In the new model, consisting of the four indicators, on the basis of the studied sample, the result states that the score, the resultant variable, is influenced in the greatest proportion by solvency.

اشكالية الدراسة:

تمحورت اشكالية الدراسة حول: كيفية تحليل مقارنة لبعض نماذج التشخيص المالي المستخدمة من قبل البنوك ؟

أهداف الدراسة:

تطوير النماذج المصرفية بشكل أساسي للتحقق من الموثوقية والقدرة على السداد

نتائج الدراسة: بعد تحليل مقارنة لبعض نماذج التشخيص المالي المستخدمة من قبل البنوك ، نموذج BRD ، نموذج بنك Raiffeise ، وما إلى ذلك ، أو المتخصصين في مختلف المجالات ، ونموذج MEFAT ، ونموذج AG وما إلى ذلك ، لاحظت ذلك.

تم تطوير النماذج المصرفية بشكل أساسي للتحقق من الموثوقية والقدرة على السداد وجدارة وأن النماذج التي طورها المتخصصون بصرف النظر عن حقيقة أن لديهم عددًا كبيرًا من تتمتع المؤشرات بدرجة عالية من الذاتية من خلال تخصيص بعض معاملات القيمة للمعدلات.

أنا أعتبر أن أكون أكثر موضوعية الطريقة التي تعتمد على النقاط الناتجة عن تصنيف المؤشرات بين حدود معينة تعتبر طبيعية من الناحية المالية.

إن التغلب على هذه الحدود ، عن طريق القيم الناتجة للمؤشرات ، يرجع إلى أسباب يمكن تحفيز أو تدهور صحة الشركات. تعتمد طريقة التشخيص العالمية الأكثر استخدامًا على SWOT المصنوفة ، ولكن كما هو الحال مع أي طريقة ، لها حدودها. ومن هذه الحدود نذكر:

النوعية حرف؛ طريقة معقدة تعتمد على عدد كبير من المؤشرات ، وتحديد نقاط القوة - نقاط الضعف والفرص والمخاطر ، تتطلب التدريب والخبرة من الشخص الذي يفسر قيم المؤشرات المحسوبة. الأساليب التي تعتمد على تقدير مخاطر الإفلاس بواسطة الدرجة "Z" ، آلتان النموذج ، ونموذج Canon Holder ، ونموذج Anghel ، وما إلى ذلك ، يتضمن اختيار الأسعار المالية بناءً على الاستقلال أو ضعف العلاقات المتبادلة بينهما. خلاف ذلك ، يتم ضرب حدث اقتصادي في النتيجة عن طريق وكالة الأقساط الأخرى.

يتم إنشاء معاملات أهمية كل قسط على أساس المربعات الصغرى الطريقة ، باتباع ملاحظات مجموعة الشركات التي تعتبر صحية وغير صحية من أدقة معقولة ، في الوقت المناسب ، ما لم يتم اتخاذ تدابير لتحديث المتغيرات التي تم النظر فيها و / أو إعادة ضبطها النموذج ، ستقلل دقتها Armeanu وآخرون ، 2012. إذا تم في الدراسة التي تم إجراؤها ، لاحظنا حالة استقلالية المعدلات ، معامل ارتباط ضعيف ، النموذج المقدم سوف يغلف فقط 4 مؤشرات ، الربحية ، السيولة الوسيطة ، الملاءة المالية ، المتوسط المالي المتوسط الدفع للموردين / متوسط تحصيل الذمم المدينة. في النموذج الجديد ، الذي يتكون من أربعة مؤشرات ، على أساس العينة المدروسة ، تشير النتيجة إلى أن الدرجة ، المتغير الناتج ، تتأثر بأكبر قدر نسبة الملاءة.

أولاً: أوجه التشابه

- إن غالبية الدراسات كانت تهدف إلى إبراز دور التشخيص المالي وأهميته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات سواء الاقتصادية أو الصناعية أو التجارية، وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي والمتمثلة في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية حالة الاعتماد على التحليل المالي الكلاسيكي (سيولة - استحقاق)، أو الاعتماد على التحليل المالي الوظيفي وذلك لعدة سنوات متتالية حسب طريقة التشخيص التطوري أو المقارن أو المعياري، ثم تم حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب المردودية ونسب التمويل، وذلك بهدف كشف نقاط القوة والضعف في المؤسسات موضوع الدراسة، لاتخاذ مختلف القرارات المالية والإدارية اللازمة للمحافظة على سيرورة عمل المؤسسة.

- اعتمدت جميع الدراسات على المنهج الوصفي في الإطار النظري والمنهج التحليلي في الدراسة الميدانية وقليلاً ما نجد المنهج الإحصائي في بعض الدراسات.

- اتفقت جميع الدراسات ضمناً على أن التشخيص المالي هو عبارة على عملية فحص دقيقة للحالة المالية للمؤسسة قصد الحصول على نتائج أكثر واقعية وتمتاز الصدق والشفافية وهذا ما يمكن من اتخاذ قرارات مالية حاسمة.

ثانياً: أوجه الاختلاف

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الأخرى:

- من ناحية الهدف: بيان أهمية التشخيص المالي في الحد من المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- من ناحية العينة: أجريت هذه الدراسة في مؤسسة خاصة متمثلة في شركة سوف للدقيق.
- اعتمدت هذه الدراسة بشكل كبير على التحليل المالي الوظيفي لأنه بدوره يضيف الطابع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية، ويتجاوز معظم القصور التي واجهت التحليل المالي الكلاسيكي أي المفهوم الذمي للمؤسسة.
- اعتمدت الدراسة الحالية على معالجة وتحديد أهم النقاط للحد من المخاطر المالية من النتائج المتحصل عليها عكس معظم الدراسات السابقة التي تميزت بالشمولية (دراسات عامة تفتقر للدقة)، وهذا ما يضمن كقيمة مضافة تقدمها الدراسة الحالية.

خلاصة:

من خلال الفصل يتبين أن الإحاطة بمعنى المخاطر أصبح يلعب دورا أساسيا وفعالا في تسيير المؤسسة الاقتصادية لذا وجب على هذه الأخيرة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن المؤسسة من التحكم جيدا بالخطر وما يمكن أن يترتب عنه، وقد غدي هذا الاهتمام المتزايد بما الظروف الراهنة والتطورات السريعة، وهذه الظروف التي تعد المصدر الرئيسي هذه المخاطر ، الشيء الذي فرض على المؤسسات ضرورة تبني خطة فعالة من شأنها نقل المؤسسة من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم اتجاه التعامل مع المخاطر تعتبر الخطوة الأولى في التعامل مع الخطر هي تحديد أو تعريف الخطر وما هي الدوافع ومسبباته وهذا ما جعلنا نخصص هذا الفصل للتطرق إلى مفهوم الخطر وأنواعه وتقسيماته ومسبباته وكل ما يخص مفهوم الخطر.

وأیضا استخلصنا مفهوم التشخيص الحالي حيث يعتبر عملية تحليل الوضعية المالية للشركة واستخراج نقاط القوة والضعف داخل الشركة ذات الطبيعة المالية ، إضافة لذلك قمنا باستعراض أهم الطرق المستخدمة في التشخيص المالي وكذلك أهدافه، وأخيرا إلى الأدوات التشخيص وخطواته.

الفصل الثاني :

دراسة حالة شركة سوف للدقيق

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الاول إلى علاقة التشخيص المالي باتخاذ قرارات التمويل بالاعتماد على أدوات ومؤشرات التحليل المالي من خلال عرض المؤشرات والنسب المالية الأكثر استخداما في التحليل لاتخاذ القرارات الرشيدة التي تساعد المؤسسة في نجاحها واستمراريتها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع لمؤسسة سوف للدقيق التي تعتبر من المؤسسات الاقتصادية المنافسة في مجال الدقيق.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه للتحليل ومعالجة الميزانية من خلال الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية المفصلة ثم المختصرة للسنوات (2016/2017/2018/2019/2020) والوقوف على مخاطر المالية محتملة من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بالاستعانة بجدول حسابات النتائج، وقمنا أيضا بدراسة بعض أهم العوامل المؤثرة على المنشأة.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم عام للشركة (سوف للدقيق)

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للشركة ودوره في مواجهة المخاطر المالية على ضوء ما تم دراسته.

المبحث الأول: تقديم عام للشركة (سوف للدقيق)

من أجل تدعيم الجانب النظري للموضوع ومحاولة توضيحه أكثر، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية في شركة سوف للدقيق وذلك استناداً إلى المعلومات والبيانات المقدمة من محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بالشركة (سوف للدقيق) وموقعها

أولاً: التعريف بشركة سوف للدقيق

هي شركة ذات أسهم تابعة للخواص جاءت تسميتها نسبة لتسمية المنطقة التي تقع فيها، وقد تم تأسيسها في 1999/12/21 بمساهمة ثلاثة شركاء، وتقع الشركة في الناحية الغربية من وادي سوف حيث يحدها من الشرق مؤسسة صناعة الشكولاتة سابقاً، ويحدها غرباً حضائر ومباني للخواص، أما شمالاً فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 16 ويحدها جنوباً مباني سكنية، تقدر مساحتها بـ 9000 م مقسمة، منها 600 م لممارسة العملية والإنتاجية و 480 م مخصصة لمخازن المواد، ومنها 20 م للإدارة، تتكون المؤسسة من 50 عاملاً موزعين حسب مهامهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يمثل عدد عمال المؤسسة

عدد العمال	الوظائف
06	الإدارة
30	الإنتاج
10	السائقين
04	الحراس

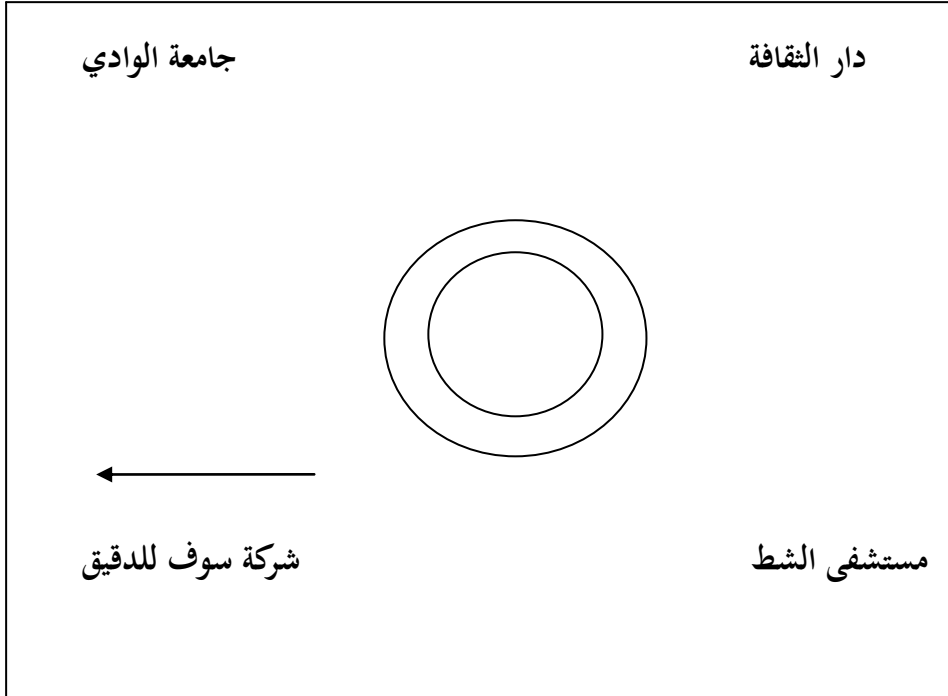
المصدر: من اعداد الطلبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

ويتمثل نشاط الشركة في عمليتي الإنتاج والبيع لكل من القرينة والسميد والنخالة والسملات، حيث تشتري المؤسسة احتياجاتها من المواد الأولية والمتمثلة في القمح بنوعيه اللين والصلب من تعاونية الحبوب والخضر الجافة بأوماش بسكرة حيث تمول من القمح الصلب.

أما المبيعات فهي تباع كل منتج في مواصفات وأوزان مختلفة، فالسميد يتفرع عن سميد ممتاز وآخر عادي وثالث رطب حيث تتم تعبئة هذه المنتجات في أكياس مختلفة الأوزان وذلك تبعاً لطبيعة الطلب.

ثانيا: موقعها

الشكل (04): مخطط يوضح موقع المؤسسة



المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوف للدقيق

أولاً: الهياكل والتركييبات

تضم مؤسسة سوف للدقيق عدة هياكل وتركييبات، بحيث تم إنجاز التركيب الصناعي للمؤسسة من طرف مؤسسات أجنبية.

فالتركيب الخاص بإنتاج السميد أنجز من طرف المؤسسة الإيطالية (LOPORCHPO) وذلك نظرا لخبرة الإيطاليين في هذا المجال بالذات.

أما التركيب الخاص بإنتاج الفرينة فقد أنجز من طرف المؤسسة التركية (IRMAK).

كما تضم عدة هياكل وتركييبات أهمها:

مطحنة لطحن القمح الصلب بسعة 600 قنطار.

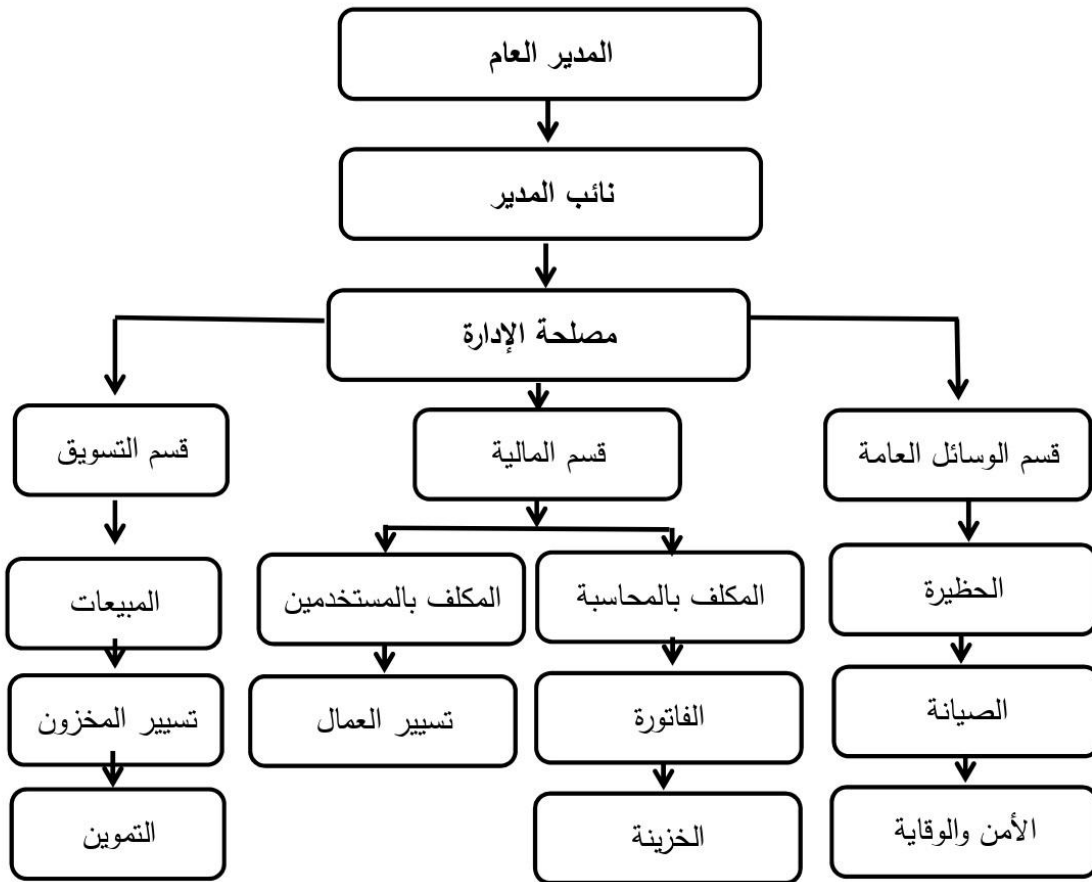
مطحنة لطحن القمح اللين بسعة 200 قنطار.

مطحنة لطحن القمح الصلب واللين ذو سعة 500 قنطار.

الخزان الرئيسي ذو سعة 10000 قنطار، وينقسم لعدة أجزاء:

- خزان للقمح الصلب ذو سعة 500 قنطار.
- خزان للقمح اللين ذو سعة 500 قنطار.
- مخزن المنتج النهائي مستودع ذو سعة 1000 قنطار للمنتجين.
- ورشات الإنتاج (السميد، الفرينة، ورشة العجائن قيد التركيب).
- مستودع لخزن المنتجات من العجائن.
- مبنى إداري.
- غرفة لتغيير الملابس.
- الجسر الوزن.
- خزان الماء.
- شاشة المراقبة.

ثانيا: الشكل (05): مخطط الهيكل التنظيمي للشركة



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثالث: أهداف شركة سوف للدقيق

أهداف الشركة:

- منذ بدء التفكير في إنشاء الشركة سطرت أهداف بغية الوصول إليها مباشرة العمل، وتمثل في:
- التأمين الغذائي هو الهدف الاستراتيجي خاصة لولايات الجنوب وتغطية حاجيات السوق.
 - توفير مناصب الشغل على جميع المستويات.
 - رفع وتحسين الكفاءة الإنتاجية داخل الشركة.
 - تطوير المنتج كل سنة قصد إشباع رغبات المستهلك بمختلف شرائحه وتحقيق عائد أفضل.
 - تحقيق الأهداف الشخصية للأصحاب المشروع والعاملين فيه.
 - السعي للحصول على أكبر عدد ممكن من الطلبات.
 - حماية البيئة والعمال والمستهلك عن طريق احترام قوانين المنظمة لكل ذلك.

أهداف مستقبلية:

- زيادة رأس مال الوحدة عن طريق إدخال مشاريع أخرى.
- إدخال أجهزة جديدة لصناعة الدقيق.
- إدخال أجهزة جديدة لصناعة الدقيق لخبازة الحلويات، منتج رجيم (الخبز الكامل)، الكسكسي، العجائن، السميد.
- وحدة إنتاجية للأعلاف في نفس المقر.
- إنشاء نقاط بيع في مختلف ولايات الجنوب

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للشركة ودوره في مواجهة المخاطر المالية على ضوء ما تم دراسته.

المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة

أولاً: طرق الدراسة

لمعرفة الطرق يجب أولاً التذكير بأهداف هذه الدراسة والمتمثلة في:

- التعرف على أهمية التشخيص المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- الاحتكاك المباشر للميدان العملي بالمؤسسة.
- محاولة تشخيص الوضعية المالية لشركة سوف للدقيق بالاعتماد على التحليل المالي.
- اتخاذ قرارات التمويل اعتماداً على تشخيص الوضعية المالية للشركة.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي حيث في الجانب النظري تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لدراسة ووصف مختلف البيانات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على الأسلوب التحليلي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي وأهم النسب والتعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة وكذلك تحليل ميزانيتها.

حيث تمت هذه الدراسة في مؤسسة سوف للدقيق الكائن مقرها بالشط بولاية الوادي، حيث غطت الدراسة الميدانية فترة التبرص على مستوى المؤسسة.

ثانياً: الأدوات التي استعانت بها الدراسة

الوثائق:

- جدول حسابات النتائج.
- ميزانية الأصول والخصوم.
- الكتب المخصصة في هذا المجال.

المقابلة الشخصية:

المحاسب الداخلي (مصلحة المالية والمحاسبة):

وهو محاسب مكلف بالأجور وجمع الفواتير والوصول الخاصة بالطلبات، وتسديد الموردون والقبض من العملاء كما يقوم بتسجيل الدخول والخروج من المخازن.

المحاسب الخارجي (محافظ الحسابات):

يقوم بالإجراءات اللازمة مع إدارة الضرائب، وإعداد القوائم المالية الميزانية وقائمة الدخل، جداول حسابات النتائج، فتعد من طرف المحاسب الخارجي بالتنسيق مع المحاسب الداخلي.

المطلب الثاني: إعداد وتحليل الميزانية الوظيفية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تختلف الميزانية الوظيفية عن الميزانية المحاسبية وذلك لأن الميزانية الوظيفية تقسم أنشطة المؤسسة على حسب الوظائف وهي وظائف تمويلية، استثمارية ووظائف الاستغلال.

أولاً: اعداد وتحليل الميزانيات الوظيفية المفصلة للسنوات (2016-2017-2018-2019-2020):

تهدف الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية وبعض النسب المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

● اعداد الميزانيات الوظيفية المفصلة للسنوات (2016-2017-2018-2019-2020):

الجدول رقم (02): اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لأخمسة سنوات استخدامات

2020	2019	2018	2017	2016	الاستخدامات
903.507.914.31	868.827.650.24	738.546.770.75	635.365.057.64	538.383.929.39	الاستخدامات المستقرة Es
1,935,383.51	1.935.383.51	1.935.383.51	1.935.383.51	1.935.383.51	الأراضي
51,244,125.12	45.242.439.12	359.566.724.84	35.142.094.84	35.142.094.84	البناءات
548,518,032.47	548.518.032.47	472.013.163.35	467.341.496.68	411.679.975.51	الأصول الثابتة الملموسة الأخرى
2,925,000.00	2.925.000.00	2.925.000.00	2.925.000.00	2.925.000.00	الأصول الثابتة تحت الامتياز
151,852,872.80	137.195.894.69	110.455.598.60	77.760.182.17	43.340575.08	الأصول قيد التنفيذ
147,032,500.41	133.010.900.46	115.260.900.46	50.260.900.46	43.360.900.46	القروض و الأصول المالية غير المتداولة
92.789.740.93	48.661.690.94	64.588.350.74	45.589.484.66	52.735.487.29	استخدامات الاستغلال Eex
24,632,627.70	10.504.577.70	17.987.834.36	15.426.919.60	14.481.787.29	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.
68,157,113.23	38.157.113.23	46.600.516.38	30.162.565.06	38.253.700.00	المعلماء
1,906,382,337	17.181.883.29	15.998.069.92	15.768.814.63	15.462.246.11	استخدامات خارج الاستغلال Ehex
938,352.82	868.412.78	584.890.60	355.483.92	-	المدنيون الآخرون
18,125,470.55	16.313.470.51	15.413.178.60	15.413.330.71	15.462.246.11	الضرائب وما يماثلها
15,455,975,340	109.111.516.76	44.751.833.88	45.726.306.57	36.639.981.57	استخدامات الخزينة Et
154,559,753.40	109.111.516.76	44.751.833.88	45.726.306.57	36.639.981.57	الخزينة
1.169.921.232.01	1.043.782.741.22	863.885.024.57	742.449.663.49	643.221.644.36	مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1,2,3,4,5)

الموارد	2016	2017	2018	2019	2020
الموارد الدائمة Rd	491.650.044.99	606.295.180.03	670.143.746.58	775.800.691.50	873.974.983.25
الموارد الخاصة	394.226.663.05	496.629.831.31	580.097.509.22	677.759.641.07	863.622.432.70
رؤوس الأموال الخاصة.	75.000.000.00	75.000.000.00	75.000.000.00	225.000.000.00	275.000.000.00
الاحتياطات	102.401.282.80	116.880.155.30	154.256.022.99	24.574.621.89	124.574.621.89
صافي الدخل - حصة المجموعة -	16.087.636.82	41.528.741.80	23.904.234.17	37.158.786.24	43.284.786.55
الارباح المحتجزة	-	-	4.152.874.19	3.585.634.49	3,426,571.49
مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة	200.737.743.43	263.220.934.21	322.784.377.87	387.440.598.45	417,336,452.77
الديون المالية	97.423.381.94	109.665.348.72	90.046.237.36	98.041.050.43	10,352,550.55
الديون المتوسطة والطويلة.	97.423.381.94	109.665.348.72	90.046.237.36	98.041.050.43	10,352,550.55
موارد الاستغلال Rex	116.545.169.93	116.076.958.36	164.178.953.23	242.401.650.12	264.442.049.64
الموردون المخزونون والخدمات	115.438.701.73	111.970.642.06	162.198.582.43	240.770.324.95	262,720,324.44
الضرائب دائنة	1.106.468.20	4.106.316.30	1.980.370.80	1.631.325.17	1,721,725.20
موارد خارج الاستغلال Rhex	19.209.088.76	20.077.525.11	21.427.525.11	25.580.399.61	31,504,199.12
ديون أخرى	19.209.088.76	20.077.525.11	21.427.525.11	25.580.399.61	31,504,199.12
موارد الخزينة Rt	15.817.340.70	-	8.134.799.64	-	-
خزينة الخصوم	15.817.340.70	-	8.134.799.64	-	-
مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية	643.221.644.36	742.449.663.49	863.885.024.57	1.043.782.741.22	1.169.921.232.01

الجدول رقم (03): اعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لأخمس سنوات موارد

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1,2,3,4,5)

دراسة تحليلية للميزانيات الوظيفية المفصلة

للسنوات (2016-2017-2018-2019-2020)

* دراسة تحليلية لجانب الاستخدامات للسنوات الخمسة:

أ - الاستخدامات المستقرة: عند مقارنة الاستخدامات المستقرة لأخمس سنوات 2020-2019-2018-2017-2016

على التوالي لاحظنا أنها ترتفع باستمرار من سنة الى أخرى، وسبب هذا الارتفاع يعود إلى اقتناء أصول ثابتة ملموسة أخرى بالإضافة إلى الزيادة في المشاريع قيد التنفيذ وايضا الزيادة في منح القروض والاحتفاظ بالأصول المالية غير الجارية، وبمقارنة الاستخدامات المستقرة بمجموع الاستخدامات نجد أن نسبتها كبيرة جدا حيث كانت تمثل في سنة 2016 ما نسبته 83.70%، وسنة 2017 بنسبة 85.58%، وسنة

2018 بنسبة 85.49%، وسنة 2019 بنسبة 83.24%، وسنة 2020 بنسبة 77.22%، فهذه الزيادة المستمرة تدل

على أن المؤسسة في وضعية توسيعية مع إمكانية تجديد الادوات المستعملة في الإنتاج.

ب - استخدامات الاستغلال: تشير الميزانيات الوظيفية للسنوات لأ خمس سنوات إلى التذبذب في استخدامات الاستغلال

من حيث القيمة والنسبة وهذا عند مقارنتها مع بعضها البعض أو مع مجموع الاستخدامات حيث بلغت سنة

2016 نسبة 8.20% لتتخفيض إلى 6.14% سنة 2017 ثم ترتفع إلى 7.48% سنة 2018 وتراجع في سنة 2019 إلى نسبة 4.66% ، وتراجع أكثر في سنة 2020 إلى نسبة 7.93% ويمكن تحليل هذا التذبذب ففي حالة الارتفاع يزيد الاحتفاظ بالمخزونات والمنتوجات نتيجة عدم القدرة على تصريفها أو عدم اتمامها أو لداعي الاحتكار ، وأيضاً زيادة الديون المستحقة على الزبائن.

ج- استخدامات خارج الاستغلال : تشير الميزانيات الوظيفية للسنوات الخمسة إلى الانخفاض المستمر في استخدامات خارج الاستغلال من حيث القيمة والنسبة وهذا عند مقارنتها مع مجموع الاستخدامات حيث بلغت سنة 2016 نسبة 2.40% لتتخفيض إلى 2.12% سنة 2017 وتتنخفض إلى 1.85% سنة 2018 وتستمر في الانخفاض في سنة 2019 إلى نسبة 1.65% في سنة 2020 إلى نسبة 1.63% وهذا يدل على انخفاض الاحتياجات التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

د- استخدامات الخزينة: شهدت هذه الأخيرة ارتفاعاً سنة 2016 بنسبة 5.70% لتتخفيض إلى 6.16% سنة 2017 وتتنخفض إلى 5.18% سنة 2018 وترتفع في سنة 2019 إلى نسبة 10.45% وتستمر في الارتفاع في سنة 2020 إلى نسبة 13.21% وهذا يدل على أن المؤسسة تحتوي على موجودات أو متاحات موجبة وهذا أمر جيد للمؤسسة.

* دراسة تحليلية لجانب الموارد للسنوات الخمسة:

أ- الموارد الدائمة : عندما قمنا بمقارنة أموال الدائمة للسنوات الخمسة لاحظنا ارتفاعاً معتبراً وبصفة مستمرة حيث بلغت: 491.650.044.99 دج في سنة 2016 وبلغت 606.295.180.03 دج في سنة 2017 وبلغت 670.143.746.58 دج وأيضاً ارتفعت في سنة 2019 بمبلغ 775.800.691.5 دج . واستمرت في الارتفاع سنة 2020 بمبلغ 873.974.983.25 دج

ويتم تفسير ذلك بالارتفاع المستمر في الاموال الخاصة مع استقرار نسبي في قيمة الديون الطويلة والمتوسطة.

ب- مجموع الديون قصيرة الأجل: نلاحظ أن نسبة الديون قصيرة الأجل مقارنة بمجموع الموارد كانت مرتفعة ففي سنة 2016 قدرت بنسبة 21.10% وتتنخفض إلى 18.34% سنة 2017 لترتفع قليلاً مرة أخرى بنسبة 22.42% سنة 2018 و لترتفع أكثر مرة أخرى بنسبة 25.67% سنة 2019 وفي سنة 2020 تنخفض قليلاً بنسبة 25.30% ويعود هذا الارتفاع في النسب الى ضخامة المبالغ القابلة للدفع لموردين السلع والخدمات في ما يخص سنوات 2016-2018-2019.

ثانياً: تقديم الميزانيات الوظيفية المختصرة للسنوات (2016-2017-2018-2019-2020)

● تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأخمسة سنوات استخدامات

الجدول رقم (04): تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأخمسة سنوات استخدامات

2020	2019	2018	2017	2016	الاستخدامات
903.507.914.31	868.827.650.24	738.546.770.75	635.365.057.64	538.383.929.39	الاستخدامات المستقرة Es
92.789.740.93	48.661.690.94	64.588.350.74	45.589.484.66	52.735.487.29	استخدامات الاستغلال Eex
19.063.823.37	17.181.883.29	15.998.069.92	15.768.814.63	15.462.246.11	استخدامات خ الاستغلال Ehex
154.559.753.40	109.111.516.76	44.751.833.88	45.726.306.57	36.639.981.57	استخدامات الخزينة Et
1.169.921.232.01	1.043.782.741.22	863.885.024.57	742.449.663.49	643.221.644.36	مجموع الاستخدامات

المصدر: من اعداد الطلبة

● تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأخمسة سنوات موارد

2020	2019	2018	2017	2016	الموارد
873.974.983.25	775.800.691.50	670.143.746.58	606.295.180.03	491.650.044.99	الموارد الدائمة Rd
863.622.432.70	677.759.641.07	580.097.509.22	496.629.831.31	394.226.663.05	الموارد الخاصة
10,352,550.55	98.041.050.43	90.046.237.36	109.665.348.72	97.423.381.94	الديون المالية
264.442.049.64	242.401.650.12	164.178.953.23	116.076.958.36	116.545.169.93	موارد الاستغلال Rex
31,504,199.12	25.580.399.61	21.427.525.11	20.077.525.11	19.209.088.76	موارد خارج الاستغلال Rhex
-	-	8.134.799.64	-	15.817.340.70	موارد الخزينة Rt
1.169.921.232.01	1.043.782.741.22	863.885.024.57	742.449.663.49	643.221.644.36	مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية

الجدول رقم (05): تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة لأخمسة سنوات موارد

المصدر: من اعداد الطلبة

ثالثا: حساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي

● التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRng):

يعتبر رأس المال العامل الصافي الاجمالي مؤشر هام جدا بحيث يعبر عن التوازن المالي طويل المدى ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$FRng = Rd - ES$$

الجدول رقم (06): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng) للسنوات الخمسة

البيان/ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
Rd الموارد الدائمة	491.650.044.99	606.295.180.03	670.143.746.58	775.800.691.50	873.974.983.25
ES الاستخدامات المستقرة	538.383.929.39	635.365.057.64	738.546.770.75	868.827.650.24	903.507.914.31
FRng	(-46.733.884.40)	(-29.069.877.61)	(-68.403.024.17)	(-93.026.958.74)	(-29.532.931.06)

المصدر: من اعداد الطلبة

الجدول رقم (07): التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRng)

البيان/ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
تطور (FRng)	-	%37.79	%-135.30	%-36	% 68.25

المصدر: من اعداد الطلبة

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الاجمالي سالب خلال السنوات الخمسة وهذا

راجع الى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استخداماتها المستقرة انطلاقا من مواردها المالية الدائمة، وهذا يجعل المؤسسة

غير متوازنة ماليا على المدى الطويل وبالتالي فهي بحاجة الى البحث عن مصادر تمويل إضافية أو أقل تكلفة أو أن

تقوم بالتنازل عن بعض استثماراتها الغير مهمة حتى يتسنى لها رفع قيمة رأس المال العامل الصافي الاجمالي الى أن

يصبح موجبا، لأن المؤسسة لديها عسر مالي على مدى السنوات الخمسة

● التحليل بواسطة الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (BFRg):

يعبر الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي عن الاحتياجات المالية المتولدة عن الانشطة الرئيسية والانشطة الاستثنائية ويتم

$$BFRg = BFRex + BFRhex$$

$$BFRex = Eex - Rex$$

ويتم حساب مكوناته كالتالي:

الجدول رقم (08): حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex) للسنوات الخمسة

البيان/ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
استخدامات الاستغلال Eex	52.735.487.29	45.589.484.66	64.588.350.74	48.661.690.94	92.789.740.93
موارد الاستغلال Rex	116.545.169.93	116.076.958.36	164.178.953.23	242.401.650.12	264.442.049.64
(BFRex)	- 63.809.682.64	- 70.487.474.70	- 99.590.602.49	- 193.739.959.18	- 171.652.308.71

المصدر: من اعداد الطلبة

البيان/ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
استخدامات الاستغلال Ehex	15.462.246.11	15.768.814.63	15.998.069.92	17.181.883.29	19.063.823.37
موارد الاستغلال Rhex	19.209.088.76	20.077.525.11	21.427.525.11	25.580.399.61	31,504,199.12
(BFRhex)	- 3.746.842.65	- 4.308.710.48	- 5.429.455.19	- 8.398.516.32	- 12.440.375.75

الجدول رقم (09): حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex) للسنوات الخمسة

المصدر: من اعداد الطلبة

الجدول رقم (10): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي (BFRg) للسنوات الخمسة

البيان/ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
(BFRex)	- 63.809.682.64	- 70.487.474.7	- 99.590.602.49	- 193.739.959.18	- 171.652.308.71
(BFRhex)	- 3.746.842.65	- 4.308.710.48	- 5.429.455.19	- 8.398.516.32	- 12.440.375.75
(BFRg)	- 67.556.525.29	- 74.796.185.18	- 105.020.057.68	- 202.138.475.50	- 184.092.684.46
التغير أو التطور	-	% -10.72	% -40.41	% -92.48	% 8.93

المصدر: من اعداد الطلبة

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي كان سالبا خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر أن الاحتياجات المالية أقل من الموارد التمويلية، ندرك هنا أن المؤسسة ذات تسيير ضعيف لأن الموارد المالية قصيرة الاجل متوفرة ومتاحة أي فائضة، بمعنى آخر فإن المؤسسة ملزمة بتعديل سياستها التشغيلية واستثمار هذا الفائض في أنشطة تدر على المؤسسة أرباح أكثر، لان الاموال الفائضة تعتبر متجمدة وليس من ورائها إلا أعباء إضافية تتحملها المؤسسة نتيجة الفوائد بأنواعها.

● تحليل الخزينة الصافية (Tng):

تتمثل الخزينة الصافية في المبالغ النقدية الموجودة بحوزة المؤسسة وتحت تصرفها خلال فترة الاستغلال، والتي تستطيع من خلالها مواجهة التزاماتها قصيرة الأجر عندما يحين موعد استحقاقها وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية (Tng)} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة} \dots\dots\dots (01)$$

أو عن طريق قاعدة التوازن المالي الوظيفي (المعادلة الأساسية للخزينة) وهي:

$$\text{الخزينة الصافية (Tng)} = \text{رأس المال العامل الصافي الاجمالي} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي} \dots (02)$$

الجدول رقم (11): حساب الخزينة الصافية (Tng) للسنوات لأخمسة.....(01)

البيان/ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
استخدامات الخزينة Et	36.639.981.57	45.726.306.57	44.751.833.88	109.111.516.76	154.559.753.40
موارد الخزينة Rt	15.817.340.70	-	8.134.799.64	-	-
(Tng)	20.822.640.87	45.726.306.57	36.617.034.24	109.111.516.76	154.559.753.40

المصدر: من اعداد الطلبة

البيان/ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
(FRng)	(-46.733.884.4)	(-29.069.877.61)	(-68.403.024.17)	(-93.026.958.74)	(-29.532.931.06)
(BFRg)	- 67.556.525.29	- 74.796.185.18	- 105.020.057.68	- 202.138.475.50	-184.092.684.46
(Tng)	20.822.640.89	45.726.307.57	36.617.033.51	109.111.516.76	154.559.753.40
التطور في Tng	-	% 119.60	% - 19.92	% 197.98	% 41.65

الجدول رقم (12): حساب الخزينة الصافية (Tng) للسنوات الخمسة.....(02)

المصدر: من اعداد الطلبة

التحليل: نلاحظ أن الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة في كل سنوات الدراسة وهذا يعطي للمؤسسة أريحية

ذمة مالية في مواجهة التزاماتها اتجاه الغير، وايضا استطاعت أن تغطي موارد الخزينة عن طريق استخدامات الخزينة، كما

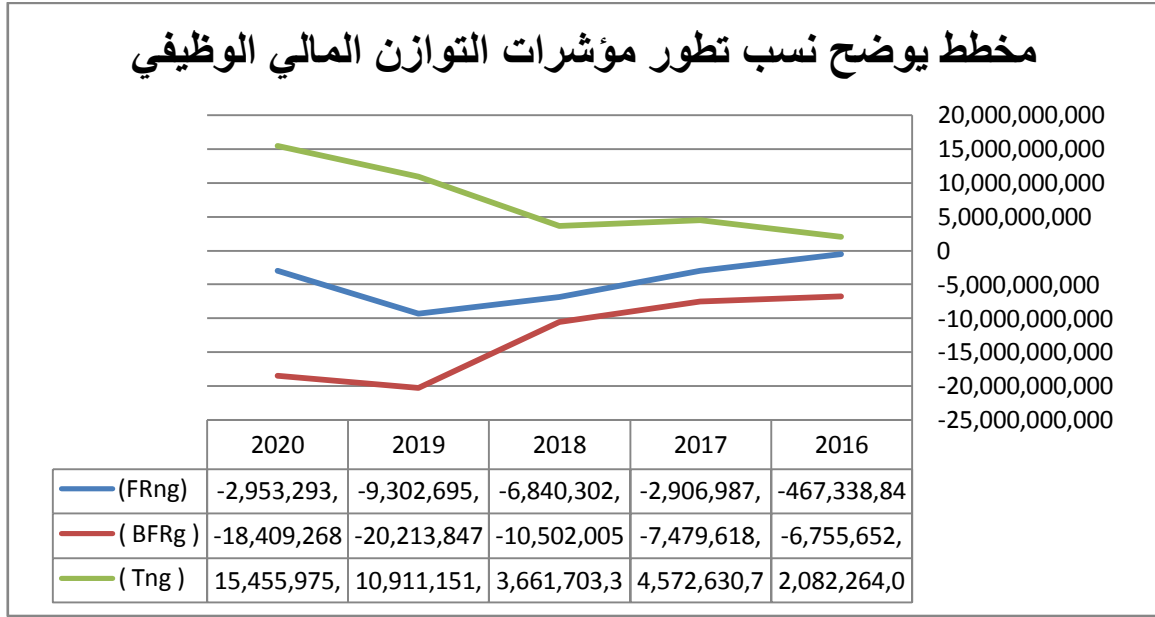
نلاحظ انخفاض في تطور الخزينة الصافية لسنة 2018 حيث بلغت ما نسبته 19.92 - % مقارنة بسنة 2017

وهذا التراجع ناتج عن انخفاض بسيط في الموجودات وفي المقابل هناك ارتفاع معتبر في المساهمات البنكية بحيث

كانت قيمتها منعدمة في السنة السابقة لكن تم تدارك الامر في سنة 2019 وأصبحت 197.98 % وزادت بنسبة 41.65% في عام 2020 وهذا ممتاز.

والشكل التالي يوضح أكثر العلاقة بين المؤشرات والسياسة التمويلية المتبعة:

الشكل (06): منحني بياني يوضح نسب تطور كل من FRng وBFRg وTng



المصدر: من اعداد الطلبة

من خلال جداول المؤشرات والمنحني البياني أعلاه نستطيع استخلاص أهم النتائج وعليه:

المؤسسة ليست متوازنة مالياً، لأنها لم تحقق شروط التوازن المالي الوظيفي بالرغم من وجود خزينة صافية موجبة ومنه:

* رأس المال العامل الصافي الاجمالي أصغر من الصفر وهذا يعد خطراً كبيراً على استمرارية المؤسسة على المدى الطويل فهناك خلل في السياسة التمويلية للمؤسسة لاعتمادها على التمويل قصير الأجل لتغطية عجزها.

* لإنقاذ الموقف يجب على المؤسسة اللجوء للاستدانة طويلة الأجل لفك العجز القائم أو اللجوء إلى الاستغناء عن بعض الاستثمارات قليلة الاهمية والتنازل عنها بهدف الرفع من قيمة رأس المال العامل الصافي.

* يعتبر الرفع في رأس المال الخاص ضمن البدائل المتاحة للمؤسسة وذلك عن طريق طرح أسهم أو سندات طويلة الاجل للاكتتاب العام او الخاص.

*يجب على المؤسسة السيطرة على دورة الاستغلال فهناك أموال كبيرة مجمدة وتم الاحتفاظ بها دون إعادة استثمارها وهذا يحد ذاته راجع الى الضعف الكبير الذي يعاني منه صانعي القرار بمحدودية وتواضع عملية التسيير الجاري.

المطلب الثالث: حساب وتحليل النسب المالية وأهميتها في اتخاذ قرار التمويل لشركة سوف للدقيق

أولاً: نسب التمويل

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة

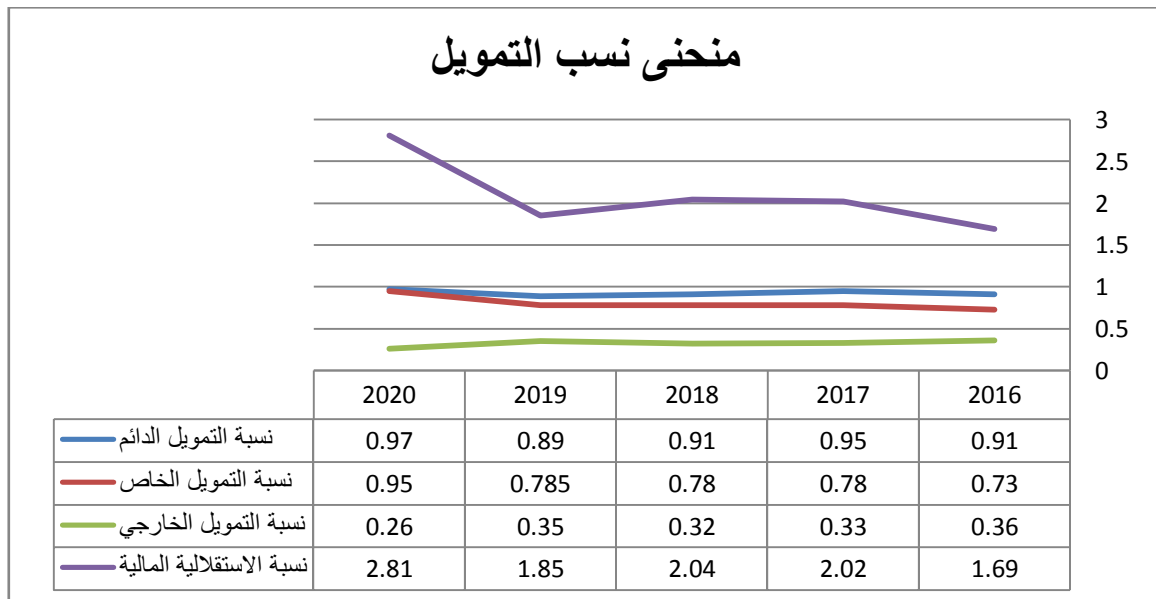
الجدول رقم (13): حساب نسب التمويل لسنوات الدراسة

النسب / السنوات	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة/الاصول الثابتة	0.91	0.95	0.91	0.89	0.97
نسبة التمويل الخاص	الاموال الخاصة/الأصول الثابتة	0.73	0.78	0.78	0.785	0.95
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون /مجموع الأصول	0.36	0.33	0.32	0.35	0.26
نسبة الاستقلالية المالية	الموارد الخاصة/مجموع الديون	1.69	2.02	2.04	1.85	2.81

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1-2-3-4-5).

ومن أجل تفسير نتائج الجدول أعلاه نقوم بأعداد مخطط بياني يوضح علاقة هذه النسب بنسبة الاستخدامات المستقرة باعتبارها تساوي الواحد وهي أدنى قيمة لها حتى تستطيع تمويلها عن طريق مواردها الدائمة كمايلي:

الشكل (07): منحني بياني يوضح نسب التمويل



المصدر: من اعداد الطلبة

تحليل نسبة التمويل الدائم: يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة

فتسجيل هذه النسبة أقل من الواحد سالبة يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالب وتمويل

نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول

الثابتة

تحليل نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي

قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، كانت هذه النسبة أقل من الواحد في كامل

سنوات الدراسة فهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها بواسطة أموالها الخاصة نسبيا، وهذه الوضعية

لا تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك .

تحليل نسبة التمويل الخارجي: إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس

وبالتالي:

عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها

ومن هنا ونظرا لأن أي مقرض يهتمه مصير أحواله التي يهدف إلى استرجاعها بعد الحصول من ورائها على قواعد

لمدة معينة، فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها يستطيع قياس مدى ضمان أمواله

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى

في حالة طلبها ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 وطبيعيا فهي أقل من 1.

- وفي هذه الحالة نجد أن النسبة منخفضة جدا وتتراوح ما بين 0.26 و 0.38 وهذا يعني أن المؤسسة تعتبر ضامنة

لديون الغير، لكن يجب عليها رفع هذه القيمة ما فوق 0.5 لرفع رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

تحليل نسبة الاستقلالية المالية: في هذه الحالة كانت النسبة تتراوح ما بين 1.69 و 2.81 في كامل السنوات

مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض و تستطيع الحصول على قروض إضافية.

ثانياً : نسب السيولة

يوضح الجدول التالي مختلف نسب السيولة للمؤسسة محل الدراسة

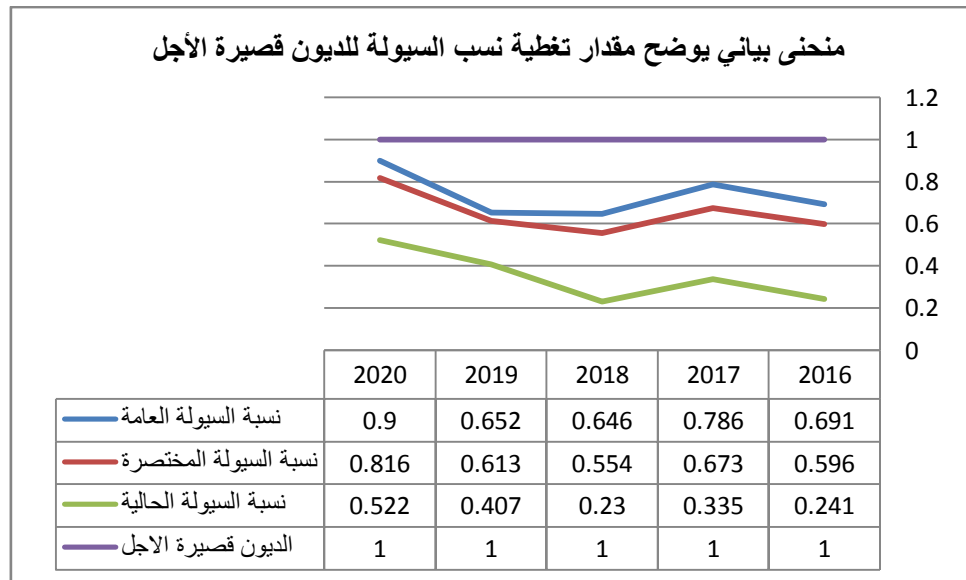
الجدول رقم (14): حساب نسب السيولة لسنوات الدراسة

النسب /السنوات	العلاقة	2020	2019	2018	2017	2016
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة/الديون قصيرة الاجل	0.900	0.652	0.646	0.786	0.691
نسبة السيولة المختصرة	(أصول متداولة -المخزون)/خصوم متداولة	0.816	0.613	0.554	0.673	0.596
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة/الديون قصيرة الاجل	0.522	0.407	0.230	0.335	0.241

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1-2-3-4-5).

- نقوم بوضع النسب المتحصل عليها من الجدول أعلاه في منحنى بياني يوضح مدى تغطية السيولة للديون قصيرة الاجل وباعتبار أن نسبة الديون قصيرة الاجل المثلة تساوي أو أقل من الواحد، يجب أن تكون نسبة السيولة العامة أكبر من نسبة الديون قصيرة الأجل حتى نستطيع القول إن المؤسسة لا تعاني مبدئياً من خلل في سياستها التمويلية قصيرة الاجل والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

الشكل (08): منحنى بياني يوضح مقدار تغطية نسب السيولة للديون قصيرة الأجل



المصدر: من اعداد الطلبة

- من خلال تحليل معطيات الجدول والمنحنى البياني نجد:

تحليل نسبة السيولة العامة:

السيولة العامة للمؤسسة تتراوح بين 0.64 و 0.90 خلال سنوات الدراسة وهي غير مقبولة أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ومواجهة ديونها القصيرة الاجل عن طريق السيولة المتولدة من الاصول المتداولة.

تحليل نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة تجاوزت حدها الاقصى وهو 0.5 في كامل سنوات الدراسة وهذا الامر غير مريح.

تحليل نسبة السيولة الجاهزة :

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث يبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى السيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل قيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، وتكون نسب السيولة الجاهزة محصورة ما بين 0.2 كحد أدنى و0.3 كحد أقصى.

- في هذه الدراسة نجد انها ممتازة في سنوات 2016 و 2018 لكن مقلقة بعض الشيء في سنة 2017 وأما سنة 2019

وسنة 2020 فهناك ارتفاع كبير تجاوز 0.4 وهذا راجع للفائض في النقديات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

ثالثاً: نسب النشاط

هو تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، حيث يساعد على قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول والاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات.

يوضح الجدول التالي مختلف نسب النشاط للمؤسسة محل الدراسة

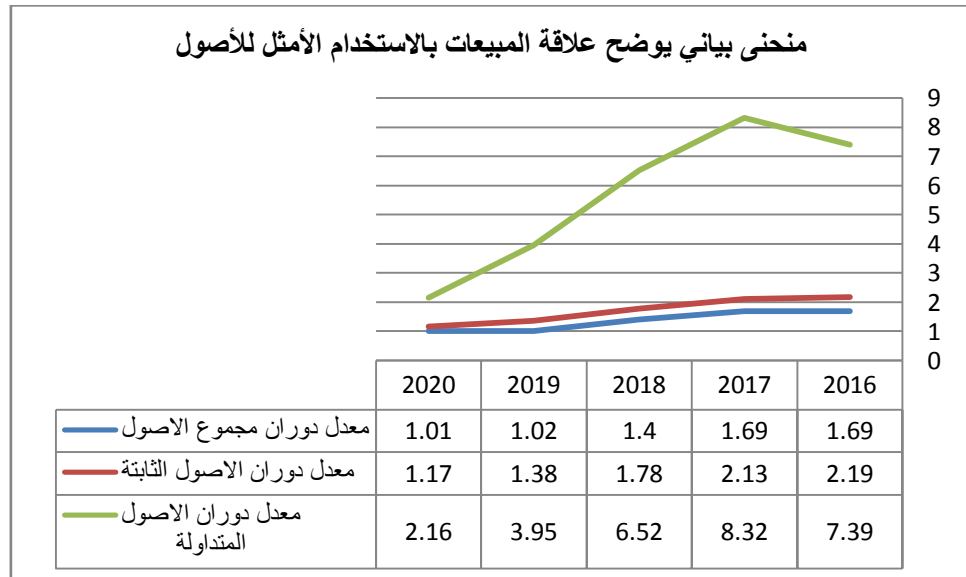
الجدول رقم (15): حساب نسب النشاط لسنوات الدراسة

النسب /السنوات	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
معدل دوران مجموع الاصول	رقم الاعمال/مجموع الاصول	1.69	1.69	1.4	1.02	1.01
معدل دوران الاصول الثابتة	رقم الاعمال/ الاصول الثابتة	2.19	2.13	1.78	1.38	1.17
معدل دوران الاصول المتداولة	رقم الاعمال/الاصول المتداولة	7.39	8.32	6.52	3.95	2.16
مهلة ائتمان الزبائن	متوسط العملاء/المبيعات 360x	14 يوم	15 يوم	18 يوم	27 يوم	31 يوم
مهلة تسديد الموردين	متوسط الموردين/المشتريات 360x	55 يوم	59 يوم	74 يوم	128 يوم	115 يوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1-2-3-4-5-6-7-8-9-10).

- نقوم بوضع النسب المتحصل عليها من الجدول أعلاه في منحنى بياني يوضح قدرة الأصول على تحقيق العائد من المبيعات ونوضحها في الشكل التالي:

الشكل (09): منحنى بياني يوضح علاقة المبيعات بالاستخدام الأمثل للأصول



المصدر: من اعداد الطلبة

- بالاعتماد على معطيات الجدول والمنحنى البياني نجد:

تحليل معدل دوران مجموع الاصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لتبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة داخل المؤسسة، نلاحظ أن المبيعات استطاعت تغطية كامل الاصول فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة وقدرة وفعالية الأصول في تزايد حجم المبيعات، لكن نلاحظ تراجع كبير خاصة في 2019 و سنة 2020 حيث بلغ 1.02 و 1.01 وهذا المؤشر يدل على ارتفاع في اصول المؤسسة المتتالي ويجب النظر فيه.

تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على تحديد كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات فكلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فعالية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفني أو يكون الاستثمار في الأصول الثابتة بتسعر بمقدار اقتصادي أمثل.

- نلاحظ تدهور في على طول سنوات الدراسة وهذا راجع لسوء التسيير الاداري.

تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

بقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات هذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات والتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم الأداء التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات

- نلاحظ تراجع وتدهور في هذا المعدل وذلك راجع لضعف الاداء التشغيلي وهذا ما يضر برقم الاعمال

تحليل مهلة ائتمان الزبائن مقارنة بمهلة تسديد الموردين:

مدة تسديد المستحقات للموردين كبيرة جدا مقارنة بمدة ائتمان الزبائن في كامل سنوات الدراسة وهذا راجع لأداة التفاوض

الفعالة التي تمتلكها المؤسسة، وهذا يعطي للمؤسسة الوقت الكافي لجمع اموالها بأريحية ومواجهة القروض قصيرة الاجل

بها حين يحين تاريخ استحقاقها.

رابعاً: نسب المردودية وقدرة التمويل الذاتي

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية وقدرة التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة

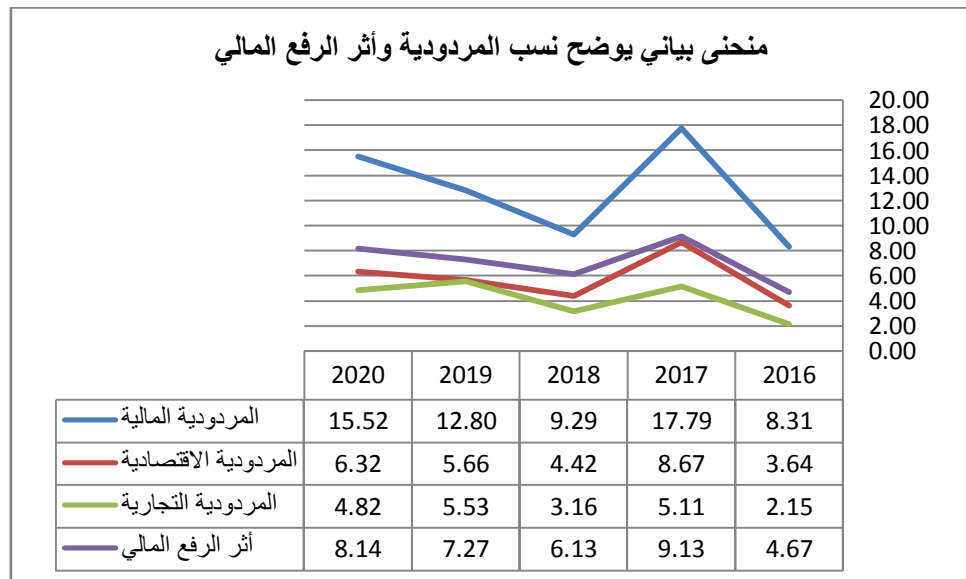
الجدول رقم (16): حساب نسب المردودية وقدرة التمويل الذاتي لسنوات الدراسة

النسب /السنوات	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الاموال الخاصة	% 8.31	%17.79	%9.29	% 12.80	% 15.52
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية /مجموع الاصول	% 3.635	%8.665	%4.417	%5.66	% 6.32
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الاعمال	%2.15	% 5.11	%3.16	%5.53	% 4.82
أثر الرفع المالي	المردودية المالية - المردودية الاقتصادية	% 4.675	% 9.125	% 6.13	% 7.27	% 8.14
قدرة التمويل الذاتي	النتيجة الصافية +الاهتلاكات وخ +المؤونات طويلة الاجل	216.825.380.25	304.749.676.01	346.688.612.04	424.599.384.69	573.621.325.56

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (1-2-3-4-5-6-7-8-9-10).

سنقوم بإفراء نسب الجدول أعلاه في منحنى بياني حتى تتمكن من التحليل والمقارنة بطريقة جيدة، فالشكل التالي:

الشكل (10): منحنى بياني يوضح نسب المردودية وأثر الرفع المالي



المصدر: من اعداد الطلبة

-بالاعتماد على الجدول والمنحنى البياني نجد:

تحليل نسبة المردودية المالية:

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة المستعملة من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجذب المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

-نلاحظ ان نسبة المردودية موجبة في كامل سنوات الدراسة ، وكانت جيدة في سنة 2017 و 2019 و 2020 ومتوسطة في سنوات 2016 و 2018 لكن تبقى مقبولة على العموم.

تحليل نسبة المردودية الاقتصادية:

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة باستخدام مواردها لتحقيق الارباح

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية كانت مقبولة في سنة 2017 وسنة 2019 وسنة 2020 وضعيفة سنة 2016 و سنة 2018.

تحليل نسبة المردودية التجارية:

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق هذه المؤسسة نتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.

نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية موجبة في كامل سنوات الدراسة مع وجود تذبذب بسيط في النسب لكن تبقى مقبولة.

تحليل قدرة التمويل الذاتي:

نلاحظ من خلال الجدول أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة في تطور مستمر ومتدرج في كامل سنوات الدراسة وهذا يعطي للمؤسسة الاستقلالية المالية وتصبح سيدة قراراتها التمويلية والمالية الأخرى فهو يعتبر مصدر من مصادر التمويل طويل الاجل يجنب تطوره المؤسسة من التدخلات والشروط التي تفرضها الأطراف الخارجية ذات الصلة مثل المؤسسات المالية المانحة للقروض بأنواعها.

تحليل نسبة أثر الرفع المالي :

يهدف أثر الرفع المالي إلى دراسة أثر الاستدانة على المردودية المالية.

تقوم العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية من أجل تفسيرها عن طريق أثر الرفع المالي وهنا نلاحظ أن أثر الرفع المالي في كامل سنوات موجبة وهذا للتأثير الايجابي للاستدانة على مردودية المؤسسة المالية، وهذا دليل على انخفاض قيمة الاستدانة .

وعليه للمؤسسة بدائل تمويلية خلافا للسياسة التمويلية الحالية (والتي تعتمد فيها بدرجة كبيرة على الاموال الخاصة والديون قصيرة الأجل) وتمثل في الاستدانة من البنوك وتكون عبارة على قروض طويلة ومتوسطة الاجل أفضل لها من الرفع في رأس المال عن طريق إضافة شركاء أو طرح أسهم للاكتتاب العام، فيكفيها اللجوء للاستدانة وهذا أقل تكلفة وأضمن لسيرورة المؤسسة وبقيائها في سوق المنافسة والابتعاد عن شبح الافلاس.

خلاصة الفصل:

بعد تشخيص الوضعية المالية لشركة سوف للدقيق عن طريق تحليل ميزانيتها وبالتالي:

اعتمدنا على التحليل المالي الوظيفي لحساب مؤشرات التوازن المالي الوظيفي فكانت النتائج المتحصل عليها خلال سنوات الدراسة تعبر عن وجود خلل في السياسة التمويلية بالرغم من أنها تمتلك متاحات في جعلتها تمكنها من الوفاء بالتزاماتها ، فالمؤسسة لم تحقق شروط التوازن الوظيفي كون رأس المال العامل الصافي الاجمالي سالب ، فهذا يعني أن المؤسسة تمول جزء من استخداماتها المستقرة عن طريق ديونها قصيرة الاجل وهذا يعتبر مخالف للسياسة التمويلية الرشيدة التي تعتمد في تمويل استخداماتها المستقرة وجزء من استخداماتها الجارية عن طريق الموارد الدائمة، فالمؤسسة مطالبة بالبحث عن مصادر تمويل طويلة المدى.

تم حساب أهم النسب المالية وتحليلها والتي لها علاقة بالتمويل وذلك بغية اتخاذ قرارات صائبة، وأبرزها نسب التمويل حيث عجزت المؤسسة عن اختيار المصادر التمويلية المثلة والأقل تكلفة، وظهر هذا العجز في نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص بالرغم من ان المؤسسة مستقلة ماليا، فالأموال الخاصة تغطي كامل ديون المؤسسة الطويلة والمتوسطة والقصيرة. وعند دراستنا لنسب المردودية وقدرة التمويل الذاتي رأينا أن المؤسسة تحقق أرباح سنوية طول مدة الدراسة بالرغم من تذبذب هذه النسب لكن تبقى تدر أرباحا، وعند حساب قدرة التمويل الذاتي اكتشفنا أنه ينمو ويتطور سنة بعد سنة.

الشركة تمر بوضعية مالية حسنة إلا أنها غير مطمئنة فهناك بعض الاختلالات خلال فترة الدراسة يلزم صانعي القرار فيها اتخاذ القرارات تمويلية صحيحة من خلال اختيار البدائل المناسبة لطبيعة نشاطها وإمكانيتها المالية.

وعليه فمن خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية (الدراسات السابقة) والدراسة الميدانية، نؤكد على أهمية التشخيص المالي ودوره وفعالته فالمساعدة في الحد من المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة

إن عملية التشخيص المالي يسعى من خلالها المسير الكشف عن أسباب الضعفي المؤسسة للخروج منها وتقلديها في المستقبل، ونقاط القوة وتدعيمها من خلال قرارات مثالية، وبم ان معظم المؤسسات تعاني وتشكو من ضبابية القرارات المتخذة لذا أصبح من الضروري تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات لاتخاذ قرارات مالية صائبة.

ومن خلال دراستنا لموضوع أهمية التشخيص المالي ودوره في مواجهة المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية استنتجنا انه من أجل الوصول لقرار رشيد وصائب لابد من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي.

أولاً: اختبار الفرضيات

من خلال ما تم التعرض إليه في محتوى الموضوع وقصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة في المقدمة تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها:

الفرضية الأولى: والتي تنص على عدم وجود علاقة مباشرة بين التشخيص المالي ومواجهة المخاطر المالية ، ومن خلال تطرقنا للجزء النظري والجزء التطبيقي لاحظنا أنه توجد علاقة مباشرة تربط بين التشخيص المالي ومواجهة المخاطر المالية فيمكن اعتبار التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة من خلال استخدام أدوات ومؤشرات التحليل المالي.

و بالتالي فهي فرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: والتي تنص على استخدام المؤسسة لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في مواجهة المخاطر المالية. ومن خلال ما تم معالجته في شقي البحث أثبتنا صحة الفرضية، أن بين أدوات التشخيص المالي التي تستخدم في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة نجد مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل و الخزينة أما النسب المالية من بينها نجد نسب النشاط و نسب السيولة و نسب المردودية و نسب التمويل إذن فهي فرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على أن تستخدم مؤسسة سوف للدقيق بالوادي التشخيص المالي لي مواجهة المخاطر المالية، فللفرضية صحيحة لان المؤسسة تستخدم التشخيص المالي فالمساعدة على اختيار البدائل المتاحة من مصادر التمويل وذلك بعد قيام المشخص المالي بتحليل كافة البيانات وتحويلها الى جداول وتنظيمها، عندها يتحصل على نتائج دقيقة وذات موثوقية ، يستخدمها صانعي القرار في المؤسسة كأساس لاتخاذ قرارات رشيدة .
ثانياً: أهم النتائج المتحصل:

- إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة و الذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- رأس مال العامل الصافي الاجمالي سالب خلال السنوات الاخمسة المدروسة وهذا راجع الى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استخداماتها المستقرة انطلاقا من مواردها المالية الدائمة، وهذا يجعل المؤسسة غير متوازنة ماليا على المدى الطويل وبالتالي فهي بحاجة الى البحث عن مصادر تمويل إضافية أو أقل تكلفة أو أن تقوم بالتنازل عن بعض استثماراتها الغير مهمة حتى يتسنى لها رفع قيمة رأس المال العامل الصافي الاجمالي الى أن يصبح موجبا.
- الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي كان سالبا خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر أن الاحتياجات المالية أقل من الموارد التمويلية، ندرك هنا أن المؤسسة ذات تسيير ضعيف لأن الموارد المالية قصيرة الاجل متوفرة ومتاحة أي فائضة، بمعنى آخر فإن المؤسسة ملزمة بتعديل سياستها التشغيلية واستثمار هذا الفائض في أنشطة تدر على المؤسسة أرباح أكثر، لان الاموال الفائضة تعتبر متجمدة وليس من ورائها إلا أعباء إضافية تتحملها المؤسسة نتيجة الفوائد بأنواعها.
- الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة في كل سنوات الدراسة وهذا يعطي للمؤسسة أريحية مالية في مواجهة التزاماتها باتجاه الغير.
- المؤسسة ليست متوازنة ماليا، لأنها لم تحقق شروط التوازن المالي الوظيفي بالرغم من وجود خزينة صافية موجبة.
- نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد (سالبة) يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالب وتمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة
- نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد في كامل سنوات الدراسة فهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها بواسطة أموالها الخاصة نسبيا ، وهذه الوضعية لا تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك.
- نسبة التمويل الخارجي منخفضة جدا وتتراوح ما بين 0.26 و 0.36 وهذا يعني أن المؤسسة تعتبر ضامنة لديون الغير، لكن يجب عليها رفع هذه القيمة ما فوق 0.5 لرفع رأس المال العامل الصافي الاجمالي.
- نسبة الاستقلالية المالية تتراوح ما بين 1.68 و 2.81 في كامل السنوات مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض ويستطيع الحصول على قروض إضافية.
- السيولة العامة للمؤسسة تتراوح بين 0.64 و 0.90 خلال سنوات الدراسة وهي غير مقبولة نسبيا أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ومواجهة ديونها القصيرة الاجل.
- نسبة السيولة المختصرة تجاوزت حدها الاقصى وهو 0.5 في كامل سنوات الدراسة وهذا الامر غير مريح.
- نسبة السيولة الحالية في هذه الدراسة نجد انها ممتازة في سنوات 2016 و 2018 لكن مقلقة بعض الشيء في سنة 2017 وأما سنة 2019 وسنة 2020 فهناك ارتفاع كبير تجاوز 0.4 وهذا راجع للفائض في النقديتات غير المستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

- نسبة المردودية موجبة في كامل سنوات الدراسة، وكانت جيدة في سنة 2017 و2019 و2020 ومتوسطة في سنوات 2016 و 2018 لكن تبقى مقبولة على العموم.

- نسبة المردودية الاقتصادية كانت مقبولة في سنة 2017 وسنة 2019 وسنة 2020 وضعيفة سنة 2016 وسنة 2018.

- نسبة المردودية التجارية موجبة في كامل سنوات الدراسة مع وجود تذبذب بسيط في النسب لكن تبقى مقبولة.
- قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة في تطور مستمر ومتدرج في كامل سنوات الدراسة، وهذا يعطي للمؤسسة الاستقلالية المالية وتصبح سيدة قراراتها التمويلية والمالية الأخرى فهو يعتبر مصدر من مصادر التمويل طويل الاجل يجنب تطوره المؤسسة من التدخلات والشروط التي تفرضها الأطراف الخارجية ذات الصلة مثل المؤسسات المالية المانحة للقروض بأنواعها.

- للمؤسسة بدائل تمويلية خلافا للسياسة التمويلية الحالية (والتي تعتمد فيها بدرجة كبيرة على الاموال الخاصة والديون قصيرة الأجل) وتتمثل في الاستدانة من البنوك وتكون عبارة على قروض طويلة ومتوسطة الاجل أفضل لها من الرفع في رأس المال عن طريق إضافة شركاء أو طرح أسهم للاكتتاب العام، فيكفيها اللجوء للاستدانة وهذا أقل تكلفة وأضمن لسيرورة المؤسسة وبقائها في سوق المنافسة والابتعاد عن شبح الافلاس.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج سابقة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسة.

- إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي.

- يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لا بد من القيام به بصفة دورية من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات الصحيحة لي مواجهة المخاطر المالية والمثلة.

- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة و الاهتمام بها وهذا لاكتشاف نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي لتحسينها.

رابعا: آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نأمل أن نكون قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى والمتمثلة في:

- دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الإدارية.

- دور التشخيص المالي في التخطيط المستقبلي للمؤسسة.

- فعالية التشخيص المالي في الحد من التهرب الضريبي في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

- 1 - أيمن السيد لطفني، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، بدون سنة نشر، الدار الجامعية، 2005.
- 2 - اليأس بن ساسي يوسف فريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 3 - اليأس بن ساسي، يوسف فريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، ط 2، 2011.
- 4 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ والفشل، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
- 5 - دريدي كمال آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، الأردن.
- 6 - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، دار الجامعية، 1998.
- 7 - منير ابراهيم الهندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة 6، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2011.
- 8 - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 9 - محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط 1، دار وائل للنشر، 2013.
- 10 - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، بدون سنة نشر، دار المحمدية العامة.
- 11 - شيخة خميسي، التسيير المالي للموسوعة، هومة، الجزائر، 2010.
- 12 - نادية المعارف الادارة الاستراتيجية الدار الجامعية، مصر، 2000
- 13 - حسين بن هاني، الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة لكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 195
- 14 - أيمن السيد لطفني، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، بدون سنة نشر، الدار الجامعية، 2005

الملتقيات والمجلات

- 1- ضيف أحمد، شوح محمد، " الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي " ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، 22-23/05/2012.
- 2- زغيب مليكة، إشكالية تمويل المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006
- 3- عريف عبد الرازق، يجاوي مفيدة، أثر IFRS/IAS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي، 17-18/01/2010 المركز الجامعي الوادي.
- 4- وكال نور الدين، خليفة الحاج، " التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة "، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، مارس 2018.

5- عبد الكريم البحيطي، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز

6- عبد الكريم أحمد قندوز ، إدارة المخاطر المؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية

7- مصطفى محمد مسند : إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية : ملتقى دولي حول المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 24-25 نوفمبر 2008

الرسائل والأطروحات والمذكرات الجامعية

1- توفيق رفاع، "محددات اختبار الهيكل لتمويل المؤسسة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

2- ذهبية عبدالرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

3- لخير بكاري " أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010.

4- زينب حوري، " تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية (دراسة تطبيقية باستخدام تحليل التميزي 2000، 2002) رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة

5- اجمال بعطيش " التمويل والمخاطر المالية للاستثمارات في مؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير ، باتنة، 2008-2009

6- محمد علي، إدارة المخاطر المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، 2005.

المطبوعات

1- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

SARL SOUF SEMOULE

ACTIF	2016			2015
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 935 383.51	483845.875	1 451 537.64	1 741 845.16
Bâtiments	35 142 094.84	8 281 200.80	26 860 894.04	29 534 551.92
Autres immobilisations corporelles	467 341 496.68	245 041 028.01	222 300 468.67	220 357 753.93
Immobilisations en concession	2 925 000.00		2 925 000.00	2 925 000.00
Immobilisations en cours	77 760 182.17		77 760 182.17	43 340 575.08
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	50 260 900.46		50 260 900.46	43 360 900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	635 365 057.64	253 806 074.69	381 558 982.96	341 260 626.54
Actif courant				
Stocks et encours	15 426 919.60	9 414 859.53	6 012 060.08	10 867 346.72
Créances et emplois assimilés				
Clients	30 162 565.06		30 162 565.06	38 253 700.00
Autres débiteurs	355 483.92		355 483.92	
Impôts et assimilés	15 413 330.71		15 413 330.71	15 462 246.11
Avances d'exploitaion				
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	45 726 306.57		45 726 306.57	36 639 981.57
TOTAL ACTIF COURANT	107 084 605.85	9 414 859.53	97 669 746.33	101 223 274.40
TOTAL GENERAL ACTIF	742 449 663.49	263 220 934.21	479 228 729.28	442 483 900.93

PASSIF	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	75 000 000.00	75 000 000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	116 880 155.30	102401282.8
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	41 528 741.80	16 087 636.82
Autres capitaux propres-Report à nouveau		
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL I	233 408 897.10	193 488 919.62
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières	109 665 348.72	97 423 381.94
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	109665348.7	97 423 381.94
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	111970642.1	115 438 701.73
Impôts	4 106 316.30	1 106 468.20
Autres dettes	20 077 525.11	19 209 088.76
Trésorerie passif		15 817 340.70
TOTAL PASSIF COURANT	136 154 483.46	151 571 599.38
TOTAL GENERAL PASSIF	479 228 729.28	442 483 900.93

SARL SOUF SEMOULE

ACTIF	2017			2016
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 935 383.51	483 845.88	1 451 537.64	1 741 845.16
Bâtiments	35 142 094.84	8 281 200.80	26 860 894.04	29 534 551.92
Autres immobilisations corporelles	467 341 496.68	245 041 028.01	222 300 468.67	220 357 753.93
Immobilisations en concession	2 925 000.00		2 925 000.00	2 925 000.00
Immobilisations en cours	77 760 182.17		77 760 182.17	43 340 575.08
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	50 260 900.46		50 260 900.46	43 360 900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	635 365 057.64	253 806 074.69	381 558 982.96	341 260 626.54
Actif courant				
Stocks et encours	15 426 919.60	9 414 859.53	6 012 060.08	10 867 346.72
Créances et emplois assimilés				
Clients	30 162 565.06		30 162 565.06	38 253 700.00
Autres débiteurs	355 483.92		355 483.92	
Impôts et assimilés	15 413 330.71		15 413 330.71	15 462 246.11
Avances d'exploitaion				
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	45 726 306.57		45 726 306.57	36 639 981.57
TOTAL ACTIF COURANT	107 084 605.85	9 414 859.53	97 669 746.33	101 223 274.40
TOTAL GENERAL ACTIF	742 449 663.49	263 220 934.21	479 228 729.28	442 483 900.93

PASSIF	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	75 000 000.00	75 000 000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	116 880 155.30	102 401 282.80
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	41 528 741.80	16 087 636.82
Autres capitaux propres-Report à nouveau		
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	233 408 897.10	193 488 919.62
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières	109 665 348.72	97 423 381.94
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	109 665 348.72	97 423 381.94
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	111 970 642.06	115 438 701.73
Impôts	4 106 316.30	1 106 468.20
Autres dettes	20 077 525.11	19 209 088.76
Trésorerie passif		15 817 340.70
TOTAL PASSIF COURANT	136 154 483.46	151 571 599.38
TOTAL GENERAL PASSIF	479 228 729.28	442 483 900.93

SARL SOUF SEMOULE

ACTIF	2018			2017
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 935 383.51	774 153.40	1 161 230.11	1 451 537.64
Bâtiments	35 956 724.84	10 954 858.68	25 001 866.16	26 860 894.04
Autres immobilisations corporelles	472 013 163.35	301 640 506.27	170 372 657.08	222 300 468.67
Immobilisations en concession	2 925 000.00		2 925 000.00	2 925 000.00
Immobilisations en cours	110 455 598.60		110 455 598.60	77 760 182.17
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	115 260 900.46		115 260 900.46	50 260 900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	738 546 770.75	313 369 518.35	425 177 252.40	381 558 982.96
Actif courant				
Stocks et encours	17 987 834.36	9 414 859.53	8 572 974.83	6 012 060.08
Créances et emplois assimilés				
Clients	46 600 516.38		46 600 516.38	30 162 565.06
Autres débiteurs	584 890.60		584 890.60	355 483.92
Impôts et assimilés	15 413 178.60		15 413 178.60	15 413 330.71
Avances d'exploitaion				
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	44 751 833.88		44 751 833.88	45 726 306.57
TOTAL ACTIF COURANT	125 338 253.82	9 414 859.53	115 923 394.30	97 669 746.33
TOTAL GENERAL ACTIF	863 885 024.57	322 784 377.87	541 100 646.70	479 228 729.28

PASSIF	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	75 000 000.00	75 000 000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	154 256 022.99	116 880 155.30
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	23 904 234.17	41 528 741.80
Autres capitaux propres-Report à nouveau	4 152 874.19	
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	257 313 131.35	233 408 897.10
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières	90 046 237.36	109 665 348.72
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	90 046 237.36	109 665 348.72
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	162 198 582.43	111 970 642.06
Impôts	1 980 370.80	4 106 316.30
Autres dettes	21 427 525.11	20 077 525.11
Trésorerie passif	8 134 799.65	
TOTAL PASSIF COURANT	193 741 277.99	136 154 483.46
TOTAL GENERAL PASSIF	541 100 646.70	479 228 729.28

SARL SOUF SEMOULE

ACTIF	2019			2018
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 935 383.51	1 064 460.93	870 922.59	1 161 230.11
Bâtiments	45 242 439.12	13 976 730.85	31 265 708.28	25 001 866.16
Autres immobilisations corporelles	548 518 032.47	367 691 976.91	180 826 055.56	170 372 657.08
Immobilisations en concession	2 925 000.00		2 925 000.00	2 925 000.00
Immobilisations en cours	137 195 894.69		137 195 894.69	110 455 598.60
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	133 010 900.46		133 010 900.46	115 260 900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	868 827 650.24	382 733 168.68	486 094 481.56	425 177 252.40
Actif courant				
Stocks et encours	10 504 577.70	4 707 429.78	5 797 147.93	8 572 974.83
Créances et emplois assimilés				
Clients	38 157 113.23		38 157 113.23	46 600 516.38
Autres débiteurs	868 412.78		868 412.78	584 890.60
Impôts et assimilés	16 313 470.51		16 313 470.51	15 413 178.60
Avances d'exploitaion				
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	109 111 516.76		109 111 516.76	44 751 833.88
TOTAL ACTIF COURANT	174 955 090.99	4 707 429.78	170 247 661.21	115 923 394.30
TOTAL GENERAL ACTIF	1 043 782 741.22	387 440 598.45	656 342 142.77	541 100 646.70

PASSIF	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	225 000 000.00	75 000 000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	24 574 621.89	154 256 022.99
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	37 158 786.24	23 904 234.17
Autres capitaux propres-Report à nouveau	3 585 634.49	4 152 874.19
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	290 319 042.62	257 313 131.35
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières	98 041 050.43	90 046 237.36
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	98 041 050.43	90 046 237.36
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	240 770 324.95	162 198 582.43
Impôts	1 631 325.17	1 980 370.80
Autres dettes	25 580 399.61	21 427 525.11
Trésorerie passif		8 134 799.65
TOTAL PASSIF COURANT	267 982 049.73	193 741 277.99
TOTAL GENERAL PASSIF	656 342 142.77	541 100 646.70

SARL SOUF SEMOULE

ACTIF	2020			2019
	BRUT	AMOR.PRO	NET	NET
Actif non courant				
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	1,935,383.51	1,352,360.52	583,022.99	870 922.59
Bâtiments	51,244,125.12	15,978,830.85	35,265,294.27	31,265,708.28
Autres immobilisations corporelles	548,518,032.47	367,691,976.91	180,826,055.56	180,826,055.56
Immobilisations en concession	2,925,000.00		2,925,000.00	2,925,000.00
Immobilisations en cours	151,852,872.80		151,852,872.80	137,195,894.69
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	147,032,500.41		147,032,500.41	133,010,900.46
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	979,857,145.55	422,668,168.70	557,188,976.85	486,094,481.56
Actif courant				
Stocks et encours	24,632,627.70	5,308,519.78	19,324,107.92	5,797,147.93
Créances et emplois assimilés				
Clients	68,157,113.23		38,157,113.23	38,157,113.23
Autres débiteurs	938,352.82		938,352.82	868,412.78
Impôts et assimilés	18,125,470.55		18,125,470.55	16,313,470.51
Avances d'exploitaion				
Disponibilités et assimilés				
Placement et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	154,559,753.40		116,118,517.88	109,111,516.76
TOTAL ACTIF COURANT	174,955,090.99	4,707,429.78	170,247,661.21	170,247,661.21
TOTAL GENERAL ACTIF	1,213,662,752.26	417,336,452.77	796,326,299.49	656,342,142.77

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	275,000,000.00	225,000,000.00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	124,574,621.89	24,574,621.89
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence		
Résultat net-résultat part du groupe	43,284,786.55	37,158,786.24
Autres capitaux propres-Report à nouveau	3,426,571.49	3,585,634.49
Part de la société consolidante		
Part des minoritaires		
TOTAL 1	320,020,042.92	290,319,042.62
Passifs non courants		
Emprunt et dettes financières	10,352,550.55	98,041,050.43
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
provision et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIF NON COURANT	15,031,250.22	98,041,050.43
Passifs courants		
Fournisseurs et comptes rattachés	262,720,324.44	240,770,324.95
Impôts	1,721,725.20	1,631,325.17
Autres dettes	31,504,199.12	25,580,399.61
Trésorerie passif		
TOTAL PASSIF COURANT	286,981,259.17	267,982,049.73
TOTAL GENERAL PASSIF	826,347,456.50	656,342,142.77

Rubriques	2016	2015
Ventes et produits annexes	812,402,913.98	748,259,969.59
Variation stocks produits finis et en cours	-2,794,121.13	1,802,380.93
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation	19,712,075.31	7,370,604.96
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	829,320,868.15	757,432,955.47
Achats consommés	688,584,377.63	657,889,012.27
Services extérieurs et autres consommations	8,078,405.21	5,001,952.83
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	696,662,782.84	662,890,965.10
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	132,658,085.32	94,541,990.37
Charges de personnel	6,846,406.52	6,585,728.55
Impôts, taxes et versements assimilés	11,747,957.02	4,078,930.82
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	114,063,721.78	83,877,331.01
Autres produits opérationnels	191,022.91	106,596.78
Autres charges opérationnelles		606,450.00
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	62,483,190.79	59,168,661.18
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
5-RESULTAT OPERATIONNEL	51,771,553.90	24,208,816.61
Produits financiers	518439.855	11199.69
Charges financières	5,941,226.46	6,056,079.98
6-RESULTAT FINANCIER	-5,422,786.60	-6,044,880.29
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	46,348,767.30	18,163,936.32
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	4,820,025.50	2,076,299.50
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	830,030,330.91	757,550,751.94
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	788,501,589.11	741,463,115.12
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	41,528,741.80	16,087,636.82

(06) ملحق رقم

SARL SOUF SEMOULE**T C R EXERCICES CLOS LE 31/12/2017**

Rubriques	2017	2016
Ventes et produits annexes	812,402,913.98	748,259,969.59
Variation stocks produits finis et en cours	-2,794,121.13	1,802,380.93
Production immobilisée	-	-
Subvention d'exploitation	19,712,075.31	7,370,604.96
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	829,320,868.15	757,432,955.47
Achats consommés	688,584,377.63	657,889,012.27
Services extérieurs et autres consommations	8,078,405.21	5,001,952.83
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	696,662,782.84	662,890,965.10
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	132,658,085.32	94,541,990.37
Charges de personnel	6,846,406.52	6,585,728.55
Impôts, taxes et versements assimilés	11,747,957.02	4,078,930.82
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	114,063,721.78	83,877,331.01
Autres produits opérationnels	191,022.91	106,596.78
Autres charges opérationnelles	-	606,450.00
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	62,483,190.79	59,168,661.18
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-
5-RESULTAT OPERATIONNEL	51,771,553.90	24,208,816.61
Produits financiers	518,439.86	11,199.69
Charges financières	5,941,226.46	6,056,079.98
6-RESULTAT FINANCIER	-5,422,786.60	-6,044,880.29
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	46,348,767.30	18,163,936.32
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	4,820,025.50	2,076,299.50
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	-	-
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	830,030,330.91	757,550,751.94
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	788,501,589.11	741,463,115.12
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	41,528,741.80	16,087,636.82

ملحق رقم (07)

SARL SOUF SEMOULE**T C R EXERCICES CLOS LE**

Rubriques	2018	2017
Ventes et produits annexes	755,734,990.60	812,402,913.98
Variation stocks produits finis et en cours	1,164,219.00	-2,794,121.13
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation	31,382,494.57	19,712,075.31
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	788,281,704.17	829,320,868.15
Achats consommés	668,251,862.38	688,584,377.63
Services extérieurs et autres consommations	6,315,904.95	8,078,405.21
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	674,567,767.33	696,662,782.84
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	113,713,936.83	132,658,085.32
Charges de personnel	8,886,118.59	6,846,406.52
Impôts, taxes et versements assimilés	10,393,894.37	11,747,957.02
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	94,433,923.88	114,063,721.78
Autres produits opérationnels	56,675.52	191,022.91
Autres charges opérationnelles	3,886.31	
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	59,563,443.66	62,483,190.79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
5-RESULTAT OPERATIONNEL	34,923,269.43	51,771,553.90
Produits financiers	58,574.90	518,439.86
Charges financières	8,346,741.16	5,941,226.46
6-RESULTAT FINANCIER	-8,288,166.26	-5,422,786.60
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	26,635,103.17	46,348,767.30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	2,730,869.00	4,820,025.50
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	788,396,954.59	830,030,330.91
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	764,492,720.42	788,501,589.11
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	23,904,234.17	41,528,741.80

ملاحق رقم (08)

SARL SOUF SEMOULE

T C R EXERCICES CLOS LE 31/12/2019

Rubriques	2019	2018
Ventes et produits annexes	672,070,326.25	755,734,990.60
Variation stocks produits finis et en cours	-4,612,777.50	1,164,219.00
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation	37,399,955.90	31,382,494.57
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	704,857,504.65	788,281,704.17
Achats consommés	565,615,624.50	668,251,862.38
Services extérieurs et autres consommations	5,659,871.74	6,315,904.95
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	571,275,496.24	674,567,767.33
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	133,582,008.42	113,713,936.83
Charges de personnel	8,744,117.28	8,886,118.59
Impôts, taxes et versements assimilés	13,389,439.72	10,393,894.37
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	111,448,451.42	94,433,923.88
Autres produits opérationnels	1,062,881.90	56,675.52
Autres charges opérationnelles	253,394.47	3,886.31
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	69,363,650.33	59,563,443.66
Reprise sur pertes de valeur et provisions	4,707,429.75	
5-RESULTAT OPERATIONNEL	47,601,718.27	34,923,269.43
Produits financiers	683,218.06	58,574.90
Charges financières	8,524,993.62	8,346,741.16
6-RESULTAT FINANCIER	-7,841,775.56	-8,288,166.26
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	39,759,942.71	26,635,103.17
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	2,601,156.47	2,730,869.00
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	711,311,034.36	788,396,954.59
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	674,152,248.11	764,492,720.42
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	37,158,786.24	23,904,234.17

ملاحق رقم (09)

Rubriques	2020	2019
Ventes et produits annexes	783,124,638.32	672,070,326.25
Variation stocks produits finis et en cours	-1,618,993.61	-4,612,777.50
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation	46,121,077.95	37,399,955.90
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	813,868,421.75	704,857,504.65
Achats consommés	676,617,652.62	565,615,624.50
Services extérieurs et autres consommations	6,769,982.84	5,659,871.74
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	718,238,662.27	571,275,496.24
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	144,693,119.51	133,582,008.42
Charges de personnel	9,854,119.34	8,744,117.28
Impôts, taxes et versements assimilés	15,910,546.83	13,389,439.72
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	222,448,321.55	111,448,451.42
Autres produits opérationnels	2,042,991.23	1,062,881.90
Autres charges opérationnelles	363,105.57	253,394.47
Dotations aux amortissement,provisions et pertes de valeur	70,269,875.39	69,363,650.33
Reprise sur pertes de valeur et provisions	5,705,310.79	4,707,429.75
5-RESULTAT OPERATIONNEL	58,621,828.33	47,601,718.27
Produits financiers	721,317.09	683,218.06
Charges financières	9,621,104.68	8,524,993.62
6-RESULTAT FINANCIER	-4,218,846.61	-7,841,775.56
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	40,829,543.77	39,759,942.71
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	3,072,265.53	2,601,156.47
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	822,421,034.36	711,311,034.36
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	785,532,359.21	674,152,248.11
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	48,236,797.28	37,158,786.24

(10) الملحق رقم